الأمم المتحدة

A/AC.253/22

الجمعية العامة

Distr.: General
24 February 2000
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"

الدورة الثانية

نيويورك ٣ - ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠

البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت*

الأعمال التحضيرية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية وما بعده: تحقيق التنمية الاجتماعية للجميع في ظل عالم يتحول إلى العولمة"

الإسراع بخطى التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا

تقرير الأمين العام

أولا - مقدمة

١ - دعت اللجنة التحضيرية في دورتها الأولى (١٧ - ٢٨ أيار/مايو و ١٥ تموز/يوليه ١٩٩٩) الأمين العام إلى تقديم تقرير مستكمل عن العقبات التي تواجه أفريقيا وأقل البلدان نموا. ودعت اللجنة التحضيرية الأمين العام إلى توجيه اهتمام خاص في ذلك التقرير[1] إلى التدابير اللازمة لإزالة تلك العقبات، وتقييم مدى تهميش تلك البلدان من حيث إدماج اقتصاداتها في الأسواق العالمية، واقتراح الوسائل والآليات لتنويع السلع الأساسية في إطار عملية التصنيع.

٢ - ويستعرض الفرع الثاني من هذا التقرير أداء البلدان الأفريقية عامة وأقل البلدان الأفريقية نموا بصفة خاصة، من منظور قدرتها على بلوغ الهدف الإنمائي المتمثل في تقليل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥، وهو هدف اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ويحدد الفرع الثالث

(*) A/AC.253/12.

200300 180300 00-31740 (A)
0031740

القيود الهيكلية الرئيسية المحلية التي تحد تنمية تلك البلدان، في حين يركز الفرع الرابع على وضع أفريقيا وأقل البلدان نموا في إطار العولمة وتحرير الاقتصاد. ويبحث الفرع الخامس تنويع السلع في ضوء الإطار العالمي الحالي، ويتضمن الفرع السادس توصيات من أجل القيام بمزيد من العمل لتحسين إمكانات التنمية المستدامة الطويلة الأجل لهاتين المجموعتين من البلدان. ويلخص الفرع السابع أهم المسائل ويسلط الضوء على نوع العمل الحافز اللازم للتغلب على القيود الهيكلية التي جرى تحديدها.

ثانيا – الأداء القريب العهد في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا منذ كوبنهاغن

٣ – منذ عام ١٩٩٥، شهدت أفريقيا وأقل البلدان نموا تحسينات ذات شأن في أدائها الاقتصادي مقارنة بالعقد السابق. فقد بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في أفريقيا (بالقيمة الحقيقية) ذروة قدرها ٤,٦ في المائة عام ١٩٩٦ ورغم أنه ظل إيجابيا فقط هبط إلى ٣ في المائة عام ١٩٩٧ و ٢,٨ في المائة عام ١٩٩٨ وقُدِّر بـ ٣ في المائة عام ١٩٩٩. وحسبما ذكرت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، لم ينم بمستويات ٧ في المائة أو أكثر عام ١٩٩٨ سوى ثلاثة بلدان، وهو متوسط معدل النمو اللازم لتقليل الفقر بمقدار النصف بحلول عام ٢٠١٥.

٤ – وكما هو الحال في البلدان الأفريقية، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا، الذي تسارع في منتصف التسعينات ولا يزال إيجابيا، هبط أيضا. ويقدر المتوسط الحقيقي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا بـ ٣,٧ في المائة عام ١٩٩٨، وذلك أقل بواحد في المائة من متوسط معدل النمو المسجل لدى المجموعة عام ١٩٩٧. وهذا هو الانخفاض الثالث المتتالي في متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا منذ أن بلغ الذروة المسجلة عام ١٩٩٥ وهي ٤,٦ في المائة.

٥ – ويمكن أن يُرد هبوط النمو في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا في جملة أمور، إلى انخفاض أسعار السلع الأساسية التي تهم تلك البلدان، وأحوال الطقس المتقلبة، والنزاعات المسلحة وعدم الاستقرار، وهبوط الناتج العالمي بسبب الأزمة المالية الآسيوية، والعدوى المالية التي تلتها والأزمة الاقتصادية المرافقة. ورغم أن وقع الأزمة الآسيوية على مجموعة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا كان غير مباشر ومحدودا نوعا ما، فمن المرجح أن يؤثر تطور الأزمة وتسويتها النهائية في احتمالات النمو في المدى القصير بالنسبة إلى هذه البلدان. وسيلمس ذلك الوضع بصفة خاصة في مجالات مثل تدفقات الموارد، ولا سيما تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى أقل البلدان الآسيوية نموا، وأسعار صادرات السلع التي لا تشمل الوقود والتي تهم البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، وكذلك الصلات الآسيوية الناشئة مع أفريقيا في مجالي التجارة والاستثمار.

٦ – وبصفة عامة، ثمة الآن علامات متزايدة تدل على أن غالبية البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا تتبع سياسات اقتصادية أكثر ملاءمة ساهمت في تقليل اختلالات التوازن في الاقتصاد الكلي الأساسي وهيأت بيئة أفضل لنشاط القطاع الخاص. ورافق تنفيذ هذه السياسات الاقتصادية التحرر السياسي والتحرك نحو أشكال من الحكم القائم على المشاركة، مما حسّن العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني. وفي البلدان التي تتبع هذه السياسات، أدى ذلك إلى تحسين بيئة السياسات المحلية وإلى مزيد من الاستقرار الاقتصادي.

٧ – غير أن النمو الاقتصادي الأخير لم يكن قويا أو مستداما بما فيه الكفاية ليزيد من دخل الفرد أو ليكون له أثر على مستويات الفقر في المنطقة الواقعة جنوب الصحراء

الكبرى. فقد قُدر أن ٤٤ في المائة من الأفارقة عموما و ٥١ في المائة من السكان في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى يعيشون في حالة فقر مدقع. وجاء أيضا في تقرير صدر مؤخرا عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن هدف تقليل الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥ سيتطلب تخفيض عدد السكان الذين يعيشون في حالة فقر سنويا بواقع ٤ في المائة، سواء كان ذلك عن طريق زيادة النمو الاقتصادي أو عن طريق إعادة توزيع الدخل. وسيستلزم ذلك نموا قدره ٧ في المائة للناتج المحلي الإجمالي سنويا لأفريقيا عموما حتى عام ٢٠١٥. وفي حين تحقق تحسن نسبي في بعض المؤشرات الاجتماعية، فإن الحالة الاجتماعية قد ساءت بسبب النزاعات وبسبب وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وواضح أن الحد من الفقر يستلزم، علاوة على ذلك تحسين الأداء الاقتصادي، عناية خاصة في القطاعات الاجتماعية.

ثالثا – العقبات التي تعترض سبيل التنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا

٨ – في الوقت الذي يسلِّم فيه بأهمية السياسات الاقتصادية الكلية في الإسهام في الأداء الاقتصادي لأفريقيا وأقل البلدان نموا، فمن الواضح أن القيود الهيكلية هي أيضا حاسمة في هذه العملية. فقد حققت غالبية البلدان تقدما كبيرا في إعمال سياسات اقتصادية كلية ملائمة، وفي حين لا يزال هناك مندوحة واسعة للتحسين في هذا المجال، فقد حان الوقت كي تواجه المنطقة العوائق التي تعترض التنمية المستدامة على المدى البعيد. وتشمل هذه العوائق سوء الإدارة، والإنتاجية المنخفضة، والصعوبات في تعبئة الموارد من أجل التنمية.

ألف – الحكم

٩ – تحسن بصفة عامة، الحكم في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. وفيما يتعلق بالجوانب السياسية للحكم، فقد كان هناك مزيد من الشفافية والانفتاح، ومزيد من الحريات المدنية والحريات السياسية. ومنذ عام ١٩٩٥، أجرت معظم البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا انتخابات متعددة الأحزاب وأجرى عدد منها انتخابات للمرة الثانية. ونشأ مجتمع مدني حيّ نسبيا في العديد من البلدان، وفي العديد من الحالات، أصبح يتعاون مع الحكومات في وضع السياسات وتنفيذ البرامج. ورغم هذه التحسينات، لا يزال هناك كثير من الحالات التي لا تُحترم فيها سيادة القانون، والتي يتصرف فيها المسؤولون والمواطنون دون حساب وتُقمع المعارضة وتُراقب وسائط الإعلام مراقبة شديدة. ولا تزال مسائل أساسية، وهي حيوية لاحتمالات السلام الدائم، مثل حالات الحيف على الصعيدين الإقليمي والعرقي، غير معالجة على نحو منهجي.

١٠ – وأنشأ العديد من الحكومات الأفريقية مؤسسات ووضع تدابير لتحسين المسائلة السياسية والإدارية والشفافية ومعالجة مشكلة الفساد. بل إن جهود الإصلاح على الصعيدين الوطني والمحلي، بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، تدل على وجود مجال للتفاؤل. فقد شرعت بعض البلدان في إدماج الهياكل التقليدية للمساءلة في مؤسسات الحكم الحديث. ولا يزال عدد من المشاكل ماثلا، بدرجة متفاوتة، في جميع البلدان بما في ذلك عدم تجاوب الهياكل البيروقراطية والإفراط في القواعد التنظيمية. ومن الواضح أيضا أن إظهار الإرادة السياسية اللازمة لضمان تنفيذ الإصلاحات لم يصدر من جميع البلدان. كما أنه لا تتوافر لدى العديد من البلدان الموارد الكافية والقدرة على استحداث وتعزيز و/أو تكييف مؤسسات تعكس قيمها وثقافتها.

١١ - وتواصل التراعات المستمرة تقويض الأحوال الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. فقد شدد الأمين العام في تقريره عن أسباب التراع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (A/52/871-S/1998/318) المقدم إلى مجلس الأمن في نيسان/أبريل ١٩٩٨، على العلاقة بين السلام والتنمية ولاحظ أن التراعات تهدد التقدم الاقتصادي والسياسي الذي تحقق في منتصف التسعينات. ففي عام ١٩٩٦، انتابت ١٤ من بين ٥٣ بلدا أفريقيا نزاعات مسلحة تسببت في أكثر من نصف الوفيات المتصلة بالحروب عالميا. غير أنه بعد فترة وجيزة، في عام ١٩٩٧ عندما سوي عدد من التراعات، نشبت نزاعات في عدد من البلدان عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩. وبحلول منتصف عام ١٩٩٩، تأثر ١٧ بلدا أفريقيا، بما فيها البلدان الأطراف في نزاع جمهورية الكونغو الديمقراطية بتراعات كبرى وكذلك نزاعات أقل شدة. وهناك أيضا عدد من أقل البلدان نموا غير أفريقية تعاني من مثل هذه الحالة. ففي ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، كان ٦,٣ مليون من بين ٢١,٥ مليون لاجئ ومشرد داخليا في العالم الذين تهتم بهم مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين من أفريقيا. وليس في مقدور هؤلاء الأفارقة، أثناء وجودهم في المنفى، المساهمة في تنمية بلدانهم. وإضافة إلى ذلك، فإن التراعات المسلحة، فضلا عن مساهمتها في تقويض الكيانات الأسرية وإيجاد ثقافة العنف، وخاصة عندما تطول فترة التراع، تحوّل ما هناك من نزر الموارد بعيدا عن الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتخل بالتجارة، وتدمر الهياكل الأساسية، ولا تشجع على السياحة والاستثمار وتزيد من وطأة الفقر.

باء - الإنتاجية المنخفضة

١٢ - وإلى جانب كون إنتاج السلع والخدمات في أفريقيا وأقل البلدان نموا متدنيا، فإن أحد الأسباب الرئيسية لضعف النمو الاقتصادي في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا هو ضعف الإنتاجية. وهذا الضعف واضح في ميدان الزراعة، التي هي المصدر الرئيسي للعملة الأجنبية لأكثر تلك البلدان والتي يعمل فيها غالبية السكان العاملين. وبالتالي فإن نموها الاقتصادي الشامل يقوم على أداء الزراعة وصادرات السلع الأساسية.

١٣ - إلا أن التسعينات اتسمت بصفة عامة بركود إنتاجية السلع الأساسية الزراعية. ذلك أنه يتبين من أرقام المحاصيل للسلع الأساسية الزراعية الهامة لأقل البلدان نموا حتى عام ١٩٩٧ أن الإنتاجية بالنسبة إلى المنتجات الأساسية، باستثناء حالات قليلة، كانت راكدة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧. وفي حين شهد عام ١٩٩٨ انتعاشا في المحاصيل إلى حد ما، فإن إلغاء الإعانات وتقليص خدمات الإرشاد العام، التي نتجت عن الإصلاحات، أثرت سلبا على صغار المنتجين في القطاع. وتلاحظ منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو) أن انخفاض دعم المانحين لمشاريع التنمية الريفية ونقص الاستثمار في الخدمات الاجتماعية أسهما في نتائج مخيبة للأمل في هذا القطاع. وكان لهذه التطورات أثر سيىء على محاولة بلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي، وهو أمر حيوي للحد من الفقر.

١٤ - بل إن أفريقيا التي قد حُبيت بالموارد الطبيعية الجمّة، لم تستفد بعد من فوائد التكنولوجيا الحيوية. وبإمكان أفريقيا أن تحول تنوعها البيولوجي الثري وموادها الأولية الوراثية إلى سلع مجهزة ذات قيمة مضافة، وأن تحسن، خلال القيام بهذه العملية، قدرتها التنافسية في التجارة الدولية. وفي الوقت نفسه، فإن بالإمكان استخدام الهندسة الوراثية في زيادة مقاومة المحاصيل التقليدية مثل الذرة والسرغوم للحشرات والأمراض والمساعدة على حل بعض المشاكل في البلدان التي تعاني من العجز في المواد الغذائية.

١٥ - وركز الجزء الأكبر من الإصلاحات في القطاع الزراعي، حتى الآن، على تصحيح الأسعار. وفي الوقت الذي كان في هذا النهج فائدة، هناك حاجة إلى وضع مختلف القيود المؤسسية والهيكلية بما فيها التصحر والجفاف المتكرر في الاعتبار. وقد أسهمت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبشكل خاص في أفريقيا، التي بدأ نفاذها عام ١٩٩٥ إسهاما كبيرا في تشجيع تحسين إدارة الموارد الطبيعية البرية والتأهب على نحو أفضل لفترات الجفاف المتكررة، غير أنها تحتاج إلى التعزيز بصفتها إطارا للتعاون. ويمكن أن تقلل القيود الهيكلية الأخرى عن طريق الاستثمار العام في الهياكل الأساسية الريفية، وفي الائتمان، والمعلومات المتعلقة بالأسواق، والإرشاد، وتثقيف الفلاحين والصحة، فضلا عن البحث والتطوير.

١٦ - وليست المعلومات عن اتجاهات الإنتاجية في قطاعات النفط والمعادن متاحة، وهي معلومات تؤدي دورا هاما في اقتصادات التصدير ببعض البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. غير أن اتجاهات الناتج، رغم حدودها، هي تعبير بديل صادق عن اتجاهات الإنتاجية. وباستثناء الذهب، الذي زاد ناتجه السنوي بحوالي ١٥ مرة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٧، فإن ناتج أكثر المعادن الهامة الأخرى، ولا سيما الألماس والحديد والنحاس، شهد اتجاهات نحو الهبوط خلال نفس الفترة وسُجل أسوأ انخفاض في النحاس، حيث كان ناتجه عام ١٩٩٧ زهاء ٤٠ في المائة مما كان عليه عام ١٩٨٦. ويعكس هذا الانخفاض في إنتاج المعادن خلال التسعينات الاستثمار غير الملائم في قطاع المعادن في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، بسبب سياسات الاستثمار في البلدان المنتجة، والمسائل المتصلة بالأمن والاستقرار السياسي، واتجاه أسعار المعادن نحو الهبوط. واستفاد قطاع النفط أيضا من استثمارات هامة ولكن إلى حد كبير في إنتاج النفط الخام. ويشهد القطاع الفرعي للتكرير في مرحلة ما بعد الإنتاج عوائق جدية في مرحلة الإنتاج.

١٧ - وفيما يتعلق بقطاع التصنيع، تبين إحصاءات منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) أن القيمة المضافة للتصنيع انخفضت بزهاء النصف بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٥ في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء. وزادت منذ ذلك الوقت معدلات النمو الصناعي في أكثر البلدان غير أنها تمثل انتعاشا أكثر نموا حتى لو افترض أن ثمة نموا سنويا للقيمة المضافة التصنيعية بواقع ٤ في المائة سنويا. وحسبما ذكرت اليونيدو، لن تحقق مستويات ناتج عام ١٩٩١ قبل عام ٢٠٠٢. وليست إمكانات هذا المستوى من النمو مشجعة. وفي حين قُدر نمو القيمة المضافة التصنيعية بـ ٥,٧ في المائة عام ١٩٩٨، فمن المتوقع أن تنمو بمعدل ٤,١ في المائة عام ١٩٩٩ و ٢,٧ في المائة عام ٢٠٠٠.

جيم - بناء القدرات

١٨ - تتواصل معاناة أفريقيا وأقل البلدان نموا من الافتقار إلى القدرات. فالمؤشرات الرئيسية الشاملة لمشاكل من بينها مشاكل التعليم والصحة والتغذية والمرافق الصحية والسكان، تدل على أن هذه المشاكل تؤثر بصورة أساسية في بناء القدرات. ووفقا لما ذكره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ''تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦''[٢]، فإن ثمة ٣٠ بلدا في أفريقيا و ٣١ بلدا من أقل البلدان نموا هي في عداد ٣٥ بلدا تندرج في فئة البلدان قليلة التنمية البشرية. ويشير التقرير أيضا إلى أن أغلبية الـ ١٦ بلدا التي عانت من تراجع في التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٠، بسبب التأثير المشترك لتفشي وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والركود الاقتصادي، هي بلدان في أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى. وقد انخفض متوسط العمر المتوقع في ١٠ بلدان

أفريقية خلال الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧، وبلغ هذا الانخفاض أكثر من ١٠ في المائة في أربعة بلدان منها.

١٩ - ومنذ عام ١٩٩٥، بات الأثر المدمر المترتب على تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أكثر وضوحا. والواقع أن انتعاش أفريقيا، وهي القارة الأكثر تأثرا بهذا الوباء، يتعرض للتهديد في الأجلين المتوسط والطويل من جراء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ووفقا لما ورد في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦"، فإن من بين الـ ٣٤ بلدا الأكثر إصابة بهذا المرض يوجد ٣١ بلدا أفريقيا أو من أقل البلدان نموا (٢٩ بلدا من أفريقيا وبلدان اثنان من أقل البلدان نموا غير الأفريقية. وحدوث الوفيات بأعداد كبيرة جدا بين صفوف البالغين النشطين اقتصاديا، وبخاصة في فئة المهنيين، يؤثر حاليا وسيظل يؤثر تأثيرا هاما في قاعدة الموارد البشرية لتلك البلدان. وعلى سبيل المثال، فإن متوسط العمر المتوقع عند الولادة في الجنوب الأفريقي، الذي زاد من معدل ٤٤ سنة في مطلع الخمسينات إلى ٥٩ سنة في مطلع التسعينات، يُتوقع أن يشهد تراجعا إلى معدل ٤٥ سنة في وقت ما بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١٠. وتبين الإحصاءات الأخيرة الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة المشترك الذي ترعاه عدة جهات والمعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أن النساء المصابات بهذا المرض قد تجاوز عددهن الآن، ولأول مرة، عدد المصابين من الرجال، وأن النساء يشكلن ٥٥ في المائة من مجموع المصابين في أفريقيا.

٢٠ - والأطفال الأفريقيون هم أيضا يتعرضون للتهديد. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أنه سيكون هناك ما يتراوح بين ١٠ ملايين و ١٤ مليون يتيم مصاب بالإيدز بحلول عام ٢٠٠١. وهؤلاء الأطفال هم منظمو المشاريع والمنتجون مستقبلا في هذا القرن الجديد. ولحسن الحظ، فإن العديد من الحكومات قد أخذ الآن يولي ما يلزم من الاهتمام والموارد للتوعية والوقاية المتعلقين بالإيدز؛ بيد أن هذه الجهود تتعرض للتقويض بسبب الافتقار إلى الموارد واستخدامها على نحو غير كفؤ.

٢١ - ولقد شرعت الأمم المتحدة مؤخرا في اتخاذ مبادرة هامة تعرف باسم الشراكة الدولية لمكافحة الإيدز في أفريقيا وهي تضم ممثلين عن بلدان أفريقية وعن الدول المانحة الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ووكالات الأمم المتحدة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني. وطُلب إلى الجهات المانحة أن تخصص قدرا أكبر من المساعدة الإنمائية الرسمية لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما طُلب إلى القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات، أن تساعد على تمويل برامج وقائية وعلاجية، وأن تعالج مشكلة توفير الأدوية بأسعار ميسورة، وأن تعجل بالبحوث للعثور على لقاح. ووجهت التعليمات إلى وكالات الأمم المتحدة كيما تجعل من التصدي لمرض الإيدز أولوية تتساوى مع الأولوية الممنوحة للسلم والأمن في أعمالها الإنمائية في أفريقيا. ومن المزمع أن يشرع في أيار/مايو ٢٠٠٠ في برنامج مدته خمس سنوات للحد من انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة بما نسبته ٢٥ في المائة، لا سيما في صفوف من تتراوح أعمارهم بين ١٥ إلى ٢٤ عاما.

٢٢ - وتترتب على أمراض أخرى أيضا عواقب هامة بالنسبة للنمو والتنمية في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا. فلا يزال مرض الملاريا يواصل إنزال البلاء بأفريقيا وبعدد آخر من أقل البلدان نموا. ووفقا لما أفادت به منظمة الصحة العالمية، فإن ٣ ٠٠٠ طفل يموتون كل يوم في أفريقيا متأثرين بمرض الملاريا، وتشهد كل سنة ٥٠٠ مليون حالة إصابة بالملاريا بين صفوف الأطفال والبالغين. وبرغم أن العديدين لا يلاقون حتفهم؛ فغالبا ما يعانون من عطل دائم يؤثر في قدرتهم الإنتاجية. ويعكس ظهور بعض الأمراض من جديد، مثل مرض الكوليرا، استمرار حالة الافتقار إلى المياه والمرافق الصحية المأمونة حتى في المناطق الحضرية. ووفقا لما أعلنته

اليونيسيف، يتواصل منذ عام ١٩٩٧ إحراز قدر كبير من التقدم في بعض المجالات المحددة، بما في ذلك زيادة معدلات التحصين ضد مرض شلل الأطفال، واستخدام مكملات فيتامين ألف على نطاق أعم، وشيوع معالجة الملح التجاري باليود، والحد إلى درجة كبيرة من حالات الإصابة بالدودة الغينية. بيد أن عددا كبيرا من الأطفال الصغار، يبلغ نحو الثلث، هم أطفال ناقصو الوزن بالنسبة لأعمارهم، وسدس عددهم يعاني من نقص الوزن عند الولادة.

٢٣ - وفيما يتعلق بالتعليم، يكشف تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ أن النسبة الإجمالية للتسجيل في المراحل الدراسية الأولى والثانية والثالثة مجتمعة في عام ١٩٩٧ كانت ٤٤ في المائة في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى و ٣٧ في المائة في أقل البلدان نموا. وهذا يعني أن نسبة تقل عن ٥٠ في المائة وعن ٤٠ في المائة من السكان في هاتين الفئتين من البلدان على التوالي كانت مسجلة في هذه المراحل الدراسية. ومن الواضح أن هذا لا يكفي لبناء القدرات البشرية اللازمة للتنمية. ولا تزال النساء ناقصات التمثيل، حيث أن نسبة الإناث الملتحقات بهذه المراحل الدراسية الثلاث ليست إلا ٣٩ في المائة و ٣٢ في المائة بالمقارنة مع نسبة الذكور البالغة ٤٩ في المائة و ٤٣ في المائة في أفريقيا وأقل البلدان نموا على التوالي. وليس ثمة جدل فيما لتعليم البنات من أثر إيجابي محتمل على الصحة والإنتاجية.

٢٤ - والحالة الفعلية للمهارات من حيث الطاقة الكامنة وتوافرها في أفريقيا هي على مستوى أقل مما توحي به الإحصاءات. وبرغم أن البيانات مجزأة إلى حد ما، فإن الأدلة المروية تظهر أن هجرة المهرة والمتعلمين من الأفريقيين ما فتئت تتزايد. وتبين دراسة للجنة الاقتصادية لأفريقيا أن زهاء ثلث المهنيين الأفريقيين ممن أتموا الدراسة على المستوى الجامعي كانوا يعملون في أوروبا وأمريكا الشمالية في عام ١٩٩٧. وتقدر دراسات أخرى أن ٦٠ ٠٠٠ من المهنيين غادروا أفريقيا بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٠ (مما أدى إلى خسارة تقدر بمبلغ ١,٢ بليون من دولارات الولايات المتحدة) ويغادر القارة زهاء ٢٠ ٠٠٠ من المهنيين المهرة سنويا منذ ذلك الحين. ويعود ذلك بصورة رئيسية إلى تردي الحالة الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة منذ بداية التسعينات إلى منتصفها وإلى ازدياد عدد النزاعات. وبالفعل، تقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تلك البلدان التي تعاني من نزاعات مستمرة منذ أمد طويل قد شهدت هجرة أعداد كبيرة تصل إلى الثلثين من عمالها المهنيين والتقنيين.

٢٥ - ومن الواضح أن العودة إلى النمو الاقتصادي واستعادة حالة السلم والاستقرار هما شرطان لا غنى عنهما لضمان استبقاء المهنيين الأفريقيين في المنطقة أو عودتهم إليها. بيد أنه حتى لو تحقق هذان الشرطان فستظل هناك مجموعة من التدابير التي ينبغي اتخاذها، بما في ذلك التدابير المتمثلة في الحوافز المالية، وتوفير فرص العمل بأجور مماثلة للأجور التي تدفع في البلدان المتقدمة النمو، وذلك مع مراعاة الاختلافات في مستوى المعيشة، ومنح العفو لمن غادر بلده لأسباب سياسية.

٢٦ - وتتعدى مسألة نوعية التعليم مسألة أخرى هي ضرورة التركيز على مضمونه. والاقتصاد العالمي المعاصر تسيّره تغيرات تكنولوجية متسارعة ويجب أن تتمكن البلدان الأفريقية من استخدام التكنولوجيات لأغراض تنميتها المستدامة. وحسب تقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، ليس لدى أفريقيا سوى ٠٠٠ ٢٠ من العلميين والمهندسين أو ما نسبته ٠,٣٦ في المائة من المجموع العالمي من العلميين والمهندسين، ولا تسهم إلا في حدود ٠,٨ في المائة من النشرات العلمية العالمية. وتدنو حصتها من براءات الاختراع من الصفر. كما حدث استخدام محدود للحواسيب في قطاع التعليم مما يعزى بصورة رئيسية إلى الافتقار إلى الموارد اللازمة لشرائها وإلى

سوء الاتصالات. وتظهر إحصاءات البنك الدولي أنه في عام ١٩٩٨ لم يكن هناك إلا ٢,٣٢ زائر للإنترنت لكل ٠٠٠ ١٠ شخص في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى، مقابل ٧,٦٥ زائر من أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي و ٣٧٤,٦٥ زائر من البلدان ذات الدخول المرتفعة.

٢٧ - وتشكل الهياكل الأساسية عنصرا هاما من عناصر القدرات. وأفريقيا محرومة إلى حد بعيد فيما يتعلق بتوافر وسائل النقل والاتصالات المعول عليهما من ناحيتي الشبكات الداخلية والعالمية على حد سواء، ومحرومة كذلك من القوة المحركة، وهذه بالذات هي العناصر التي تحرك الاتجاه إلى العولمة والتي تعتبر في الوقت نفسه، عناصر حاسمة في تحديد القدرة التنافسية للبلدان ولشركاتها. وعلاوة على ذلك، فمن المهم إقامة الهياكل الأساسية أيضا لغرض تنمية الأسواق بصورة خاصة، لا سيما في القطاع الزراعي والتنمية الريفية بصورة عامة، كما أنها مسألة ذات تأثير حاسم بالنسبة للبلدان الأفريقية غير الساحلية ولأقل البلدان نوما البعيدة عن الأسواق الرئيسية.

٢٨ - ولقد تدهورت حالة الهياكل الأساسية الخاصة بالمياه والمرافق الصحية في بلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى بحيث أنه، في عام ١٩٩٥، لم يفد سوى ٤٥ في المائة من السكان من المياه المأمونة و ٣٧ في المائة من المرافق الصحية بالمقارنة مع ٨٤ في المائة و ٦٩ في المائة من السكان في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ على التوالي. وبالمقارنة مع زيادة استخدام الكهرباء، بلغت ١٥٩ في المائة في جنوب آسيا و ٥٩ في المائة في أمريكا اللاتينية، فإن معدل استخدام الكهرباء للفرد الواحد في أفريقيا قد هبط بنسبة ٢ في المائة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٥. ويرجع ذلك إلى حدوث الدمار المادي الناجم عن النزاعات، وإلى الإهمال الناجم عن عدم القيام بأعمال الصيانة بصورة وافية ومنتظمة، والافتقار إلى الاستثمار، وعدم إيلاء اهتمام كاف إلى إدراج تحسين الهياكل الأساسية ضمن الأولويات.

دال - تمويل التنمية

٢٩ - على الرغم من الانخفاض الذي طرأ على عدد الأنشطة التي تضطلع بها الدولة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا، لا يزال من الضروري توفير الخدمات الاجتماعية، والهياكل الأساسية، وغيرها من الخدمات التي لا يوفرها القطاع الخاص. وفي هذا السياق، يظل التمويل الإنمائي مسألة حاسمة بالنسبة لأفريقيا. ووفقا لما تراه اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، تتطلب عملية الحد من الفقر بمعدل النصف بحلول عام ٢٠١٥ تحقيق متوسط لمعدل النمو الحقيقي في الناتج المحلي الإجمالي يتراوح بين ٧ و ٨ في المائة سنويا على أساس مستدام. ويستلزم هذا، بالنسبة لأفريقيا ككل، توظيف استثمارات تساوي ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحيث تمول جزئيا من الوفورات المحلية ويمول الباقي من تدفقات الأموال الخارجية. وتأتي الموارد اللازمة للتنمية من المدخرات والاستثمارات المحلية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والاستثمار المباشر الأجنبي (يناقش في الفقرات ٥٠-٥٣ أدناه من خلال الديون).

٣٠ - وما برحت البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا غير قادرة على حشد الموارد الكافية لتنميتها دون الاعتماد على التدفقات المالية الخارجية إلى الداخل. ويبلغ المعدل الحالي للمدخرات المحلية في أفريقيا زهاء ١٥ في المائة، مقابل ٣٣ في المائة في آسيا، ويبلغ متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى بلدان القارة ٩ في المائة. وقد نشأت عن هذه الحالة فجوة تمويلية بنسبة ٩ في المائة. فقد هبط الاستثمار العام في أفريقيا إلى أقل من ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الاستثمار الخاص لم يسد الفجوة التي ظلت في حدود ١٠ في المائة تقريبا. ويمكن أن يسد جزء كبير من

الفجوة عن طريق عودة رؤوس الأموال إلى أفريقيا. وتقدر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن أفريقيا لها نسبة أكبر من نسبة أية منطقة أخرى في الثروة الموجودة في الخارج (٣٩ في المائة مقابل ٦ في المائة لشرق آسيا قبل حدوث الأزمة فيها).

٣١ - والأعباء الثقيلة للديون والالتزامات التي لا يقدر على تحملها والخاصة بخدمة الديون تشكل مع المستويات المتدنية للمدخرات والاستثمار، معوقا لاحتمالات النمو للبلدان الأفريقية ولأقل البلدان نموا، وهي تحد من قدرة هذه البلدان على معالجة أوجه الضعف في هياكلها. وللتخفيف الكبير من الديون أثر إيجابي على النمو بالنسبة لتلك البلدان، كما أن من شأنه أن يساعد على تعزيز ثقة المستثمرين والإفراج عن موارد للاستثمارات تمس الحاجة إليها، لا سيما الاستثمار في الهياكل الأساسية، وتنمية الموارد البشرية، وبرامج تنويع الاقتصادات.

٣٢ - ولقد تواصل تزايد الديون المترتبة على البلدان الأفريقية منذ أن انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. ووفقا لما أورده الأونكتاد، فإن مجموع الديون الأفريقية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٦٥,٥ في المائة في نهاية عام ١٩٩٨، مسجلا ارتفاعا حديا عما كان عليه في عام ١٩٩٧. بيد أنه كان يمثل ٣٠٣ في المائة كنسبة من صادرات السلع والخدمات، مسجلا بذلك زيادة كبيرة عما كان عليه في عام ١٩٩٧ حيث بلغ ٢٨٤ في المائة، وكان مرجع ذلك في المقام الأول انخفاض الصادرات. ولهذا السبب، زادت خدمة الديون كنسبة من صادرات السلع والخدمات إلى ٣٠,٩ في المائة مسجلة زيادة على نسبتها في عام ١٩٩٧ حيث بلغت ٢١,٣ في المائة. ومما يزيد من صعوبة القدرة على تحمل الديون تركيبة الديون الأفريقية. ذلك أن أكثر من ٩٠ في المائة من الديون الأفريقية الخارجية هي ديون عامة تضمنها الحكومات، ومنها نحو ٨٠ في المائة لدائنين عامين و ٣٣ في المائة لمؤسسات مالية متعددة الأطراف. ولما كان جزء كبير من الديون الأفريقية المستحقة لدائنين رسميين سببه تأخر المدفوعات، فمن الواضح أن جزءا كبيرا منها غير قابل للدفع. ولا يمكن أن يتوقع من أفريقيا، إذا لم تخفف ديونها، أن تكون قادرة على الاستثمار في الهياكل الأساسية من بشرية ومادية أو أن تجدد أصولها الرأسمالية.

٣٣ - وفي حالة أقل البلدان نموا، انخفضت ديونها المتراكمة من ١٣٣ بليون دولار في عام ١٩٩٥ إلى ١٢٧ بليون دولار في عام ١٩٩٧، كما حدث انخفاض في متوسط نسبة خدمة الديون إلى التصدير من ٢٢ في المائة في عام ١٩٩٥ إلى ١٣ في المائة في عام ١٩٩٧ نتيجة إعادة جدولة الديون. بل رغم انخفاض نسبة خدمة الديون أخفق الكثير من أقل البلدان نموا إخفاقا تاما في الوفاء بالتزاماتها المتعلقة بالديون وباتت تعاني من تراكم المتأخرات، التي كان من الضروري إعادة جدولة سدادها من جديد.

٣٤ - ولا تزال البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا تعاني من مديونية خارجية كبيرة، رغم التعاون الدولي لتخفيف أعباء الديون الخارجية عليها. ولم تؤثر حتى الآن المبادرات المتواصلة لخفض الديون تأثيرا كبيرا على أعباء الديون وليس من شأن انخفاض أسعار السلع الأساسية إلا إضعاف قدرة هذه البلدان أكثر على خدمة الديون. ولم يستفد سوى بلد واحد (أوغندا) من أصل ٤١ بلدا بإمكانه أن يكون مؤهلا للاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين بأن يخفض ديونه بنسبة ٢٠ في المائة. ولم يحدد حاليا سوى أربعة بلدان إضافية (بوركينا فاصو وكوت ديفوار ومالي وموزامبيق) لكي تحقق انخفاضا فعليا للديون خلال السنوات الثلاث القادمة.

٣٥ - وبالتالي جاءت اقتراحات تخفيف أعباء الديون التي توصل إليها اجتماع القمة لمجموعة البلدان الثمانية المعقودة

بكولومبيا في حزيران/يونيه ١٩٩٩، لا سيما المتعلقة بتقليص الإطار الزمني لتنفيذ مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وبتطبيق معايير أهلية أقل تقييدا، وبتحديد حد أقصى لتقاسم الإيرادات الضريبية المترتبة على خدمة الديون الخارجية والإعفاء من ديون المساعدة الإنسانية الرسمية جميعا في وقتها المناسب تماما. وإنه لأمر مشجع أن يلاحظ الوزراء التأييد الذي حظي به اقتراح الإطار المعزز في الدورة المشتركة للجان المؤقتة والإنمائية التابعة لكل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي عقدت بواشنطن العاصمة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، ويعد بتسريع عملية إيجاد حل لمشكلة الديون.

٣٦ - ومع هذا، فإن تخفيف أعباء الديون الذي يمكن أن يتحقق من خلال الإطار الجديد للمبادرة يظل على الأرجح من غير المحتمل أن يخلص أفريقيا من أعباء ديونها التي لا تقدر على تحملها وبالمقادير اللازمة للاستثمار في الهياكل الأساسية البشرية والمادية التي تعد ضرورية كي تسلك القارة من جديد طريق تحقيق النمو والتنمية المستدامين. وبالتالي، لا يمكن توقع أن تسهم مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، حتى في إطارها المحسن، إسهاما كبيرا في تخفيض مستوى الفقر تمشيا مع الأهداف التي وضعها المجتمع الدولي. ولا بد من إيجاد حل لمشكلة الديون على المدى البعيد.

٣٧ - وتواصل المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أفريقيا انخفاضها بعد أن وصلت إلى ذروتها التي بلغت ٢٣,٥ بليون دولار في عام ١٩٩٤ إلى ١٨,٧ بليون دولار في عام ١٩٩٧. ولقد انخفضت، تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نموا بالقيمة الحقيقية بنسبة ٢٣ في المائة منذ بداية العقد. كما انخفض متوسط الحصة من المساعدة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من الناتج القومي الإجمالي المقدمة لبلدان لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي من ٠,٠٩ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٠,٠٥ في المائة في عام ١٩٩٧. ولم يلتزم سوى ثلث بلدان لجنة المساعدة الإنمائية بالحد الأدنى الذي وضعه برنامج العمل وهي ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي كمساعدة إنمائية رسمية قدمت إلى أقل البلدان نموا في عام ١٩٩٧.

٣٨ - ونظرا للطلبات المتنافسة على موارد المساعدة، وبخاصة لمواجهة الكثير من الكوارث الإنسانية في أنحاء مختلفة من العالم، فإن التوقعات المستقبلية لوضع برامج تقليدية للمساعدة الإنمائية الرسمية هو أمر غير أكيد. ولا يمكن عكس مسار الاتجاه الآخذ في الانخفاض إلا في حال تجديد المجتمع الدولي لالتزامه بأن يولي الاحتياجات الإنمائية لأفقر بلدان العالم أولوية خاصة. ونظرا لأن مجموعة أساسية من البلدان المانحة لم تحقق باستمرار أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية فحسب، بل تجاوزت كذلك تلك الأهداف التي وردت في برنامج العمل، فإن ذلك يوحي بإمكانية الوفاء بهذا الالتزام. وإضافة إلى ذلك، فإن ألمانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج هي من ضمن بعض البلدان التي أعلنت مؤخرا عن سياسات جديدة للمساعدة تتضمن التزاما بزيادة ميزانياتها المخصصة للمساعدة. وبغية التخفيف من أعباء الديون ولكي يكون للمساعدة الإنمائية الرسمية المتزايدة أثر، لا بد في حقيقة الأمر من أن تكون المساعدة المقدمة إضافية بدلا من استبدال شكل من أشكالها بشكل آخر.

رابعا - العولمة وتحرير التجارة: تهميش أفريقيا وأقل البلدان نموا

٣٩ - لقد اشتركت الظاهرة المزدوجة للعولمة وتحرير التجارة في تعريف الاقتصاد العالمي. وأدت إزالة الحواجز أمام التجارة والاستثمار إلى تحقيق نمو سريع في التجارة العالمية وفي التدفقات الرأسمالية. وترافق ذلك مع التوحيد العالمي لعمليات الإنتاج والتنسيق فيما بين السياسات

الاقتصادية التي تنفذها المؤسسات المتعددة الأطراف والتجمعات الاقتصادية الإقليمية. كما اتسم الاقتصاد العالمي الجديد بازدياد المعرفة فيما يتعلق بتكثيف الإنتاج في جميع القطاعات وانتشار المنافسة القائمة على الابتكار انتشارا واسع النطاق. ومثال ذلك التجارة الالكترونية التي من المتوقع أن يزداد رواجها في جميع أنحاء العالم. أما البلدان النامية فجميعها متخلفة في هذا المضمار. وإن بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا هي بلدان متخلفة بشدة بسبب افتقارها إلى الهياكل الأساسية والمهارات اللازمة للمشاركة على نحو فعال في هذا النمط الجديد من النشاط الاقتصادي.

٤٠ - وتتحدد الآن وبصفة متزايدة قدرة البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا على الاندماج على نحو وثيق في الاقتصاد العالمي من خلال قدرتها التنافسية، أي قدرتها على توسيع نطاق صادراتها، وبوجه خاص في المنتجات ذات القيمة المرتفعة وجذب الاستثمارات الأجنبية. وبالتالي فإن ذلك يتحدد بصورة متزايدة من خلال قدراتها التكنولوجية وسرعة تمكنها من استخدامها بغية التكيف مع التغيرات الحاصلة في الظروف التنافسية. بيد أنه قد تعيَّن حتى الآن على أفريقيا وأقل البلدان نموا أن تواجه مشاكل ازدياد الفجوة التكنولوجية بينها وبين البلدان المتقدمة. ونتيجة لذلك، أصبحت أفريقيا وأقل البلدان نموا مهمشة عن مركز الأنشطة الاقتصادية العالمية، وذلك حسبما يبينه نصيبها في التجارة العالمية وفي تدفقات رأس المال.

ألف - التجارة

٤١ - يتحدد تهميش أفريقيا وأقل البلدان نموا بصورة متزايدة من خلال حجم صادراتها المنخفض جدا ونصيبها المتدني في التجارة العالمية. فإن تجارة أفريقيا ككل تمثل ١.٥ في المائة من التجارة العالمية بينما تمثل تجارة أقل البلدان نموا نسبة ٠,٤ في المائة. وإثر حدوث نمو بطيء بين عام ١٩٩٠ وعام ١٩٩٥ عندما حققت التجارة زيادة سنوية بنسبة ٠,٠٦ في المائة، توسع حجم التجارة توسعا كبيرا في العامين ١٩٩٦ و ١٩٩٧، بيد أنه انخفض بنسبة ١.٣ في المائة في عام ١٩٩٨. وانخفضت حصائل الصادرات انخفاضا حادا بلغت نسبته ١٦ في المائة في عام ١٩٩٨ بالمقارنة بزيادة بلغت ٢ في المائة في عام ١٩٩٧.

٤٢ - ورغم النمو الأخير الذي حققته أفريقيا في الصادرات، لا تزال حصتها من الصادرات العالمية ضئيلة، وانخفضت نسبتها من ٣,٢ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى ٢,٣ في المائة في عام ١٩٩٠ وإلى ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٥ (وهو آخر عام أصدر فيه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بيانات) أما أقل البلدان نموا فقد انخفضت حصتها إلى ٠,٤ في المائة. وإضافة إلى ذلك، فإن سيطرة المنتجات الزراعية (بصفة رئيسية السلع الأساسية) كمصدر رئيسي للقطع الأجنبي، قد جعل من قدرات القارة للحصول على إيرادات من التصدير عرضة للتأثر الشديد بتقلبات أسعار السلع الأساسية.

٤٣ - واستمدت على الأرجح ثلاثة أرباع أقل البلدان نموا حصائلها من الصادرات من تصدير السلع خلال الفترة ١٩٩٥ - ١٩٩٧، ولقد تجاوزت قيمة الصادرات من السلع في أكثر من نصف تلك البلدان، ثلاثة أمثال قيمة صادرات الخدمات. واتسمت الأغلبية بهيكل شديد التركيز على تصدير السلع، التي يسودها في المعتاد نوع واحد من المنتجات، إما زراعية أو معدنية، ويعزى أكثر من نصف القيمة الإجمالية للصادرات من السلع إلى منتجات التصدير. وفي الوقت ذاته، يعاني نصيب السلع الأساسية في التجارة العالمية ككل من التدهور. ووفقا لما ذكره الأونكتاد، فإن السلع الأساسية لا تستأثر بأكثر من ٢٠ في المائة من إجمالي التجارة العالمية في منتصف التسعينات، ويشكل ذلك انخفاضا من نسبة تجاوزت ٤٠ في المائة في عام ١٩٨٠. ولم يوجد

سوى في بلد واحد هيكل لتصدير سلع تعد غالبيتها منتجات مصنعة من الثياب. وبالتالي فإن معظم سلع أقل البلدان نموا صدرت بقيمة مضافة ضئيلة أو بدون قيمة مضافة. وفيما يتعلق بأقل البلدان نموا كمجموعة، بقي التركيز على التصدير دون تغيير إلى حد ما خلال الفترة بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٧، وهذا ما يدل على إخفاق عام في الجهود المبذولة لتنويع الصادرات في تلك البلدان.

٤٤ - وفي بعض أقل البلدان نموا، لم يأت في حقيقة الأمر جزء لا يستهان به من تدفقات القطع الأجنبي على شكل إيرادات صادرات ولكن بشكل ''ريع غير إنتاجي خارجي'' أي كتحويلات من المواطنين الذين يعيشون خارج البلاد، وإيرادات من صناديق استئمانية، ومن إتاوات حقوق الصيد ومن نفقات خارجية كبيرة تعزى إلى وجود قواعد عسكرية. ورغم أن الأنشطة ''غير الإنتاجية'' مقبولة ويشجع عليها بوصفها خيارا مشروعا للبلدان التي تعاني من عجز شديد في قدراتها في مجال العرض (ولا سيما، أقل البلدان نموا الصغيرة جدا والنائية)، فمن المهم لمثل هذه البلدان أن تسعى إلى إيجاد مصادر بديلة وأكثر ضمانا للحصول على القطع الأجنبي تقوم على أساس الأنشطة الإنتاجية.

٤٥ - ولا يزال عدد من المشاكل الهيكلية يعوق توسيع نطاق الصادرات من أفريقيا ومن أقل البلدان نموا على نحو خاص. ونظرا لتكبد هاتين المجموعتين من البلدان تكاليف نقل ومعاملات أعلى ولبعدها عن الأسواق الرئيسية، ولضعف هياكلها الأساسية، ولوضعها كبلدان غير ساحلية بالنسبة لعدد منها، فكل هذه العوامل مجتمعة قد أضعفت تنافسية صادرات كلا المجموعتين. وتفسر أساسا خاصيتان رئيسيتان من خصائص تجارة التصدير من أفريقيا وأقل البلدان نموا ضعف صادراتها. أولها، أن تجارة السلع لا تزال تهيمن على صادرات أقل البلدان نموا؛ ولا يحصل سوى ربع أقل البلدان نموا على جزء أكبر من قطعها الأجنبي من تصدير الخدمات. وثانيها، أن صادرات أقل البلدان نموا تميل إلى التركيز، إما على منتج واحد، أو على مجموعة محدودة من المنتجات، التي يعتمد عليها كحصة هامة من حصائل التصدير.

٤٦ - وتعتمد زيادة الصادرات التقليدية وغير التقليدية على مدى الوصول إلى السوق. وفي الوقت الذي توصلت فيه جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف إلى إدخال تحسينات على الوصول إلى السوق وضمان وصول كل من السلع والخدمات أوضعت آلية لتسوية النزاع التي تمنح البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية حق اللجوء على نحو فعال الدفاع عن حقوقها في الوصول إلى الأسواق، إلا أن البلدان النامية وبوجه خاص بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا لم تتمكن من الاستفادة من المكاسب المرتقبة ومن الفرصة الناجمة عن قابلية التنبؤ التي تعتمد على نظام للتجارة قائم على قواعد. ويواجه كثير من هذه البلدان صعوبات في تنفيذ الاتفاقات ولا تزال القيود المفروضة في مجال العرض تعيق مشاركتها الفعالة في نظام التجارة الدولية.

٤٧ - وتفرض المعدلات القصوى للرسوم الجمركية والتدرج التصاعدي لهذه الرسوم وسياسات الدعم الزراعية قيودا شديدة على تطوير النمو الذي يقوم على زيادة الصادرات في كثير من البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. ولا تزال ضرائب الدول الأكثر رعاية تطبق على الأنسجة والملابس والأحذية في بعض أسواق البلدان المتقدمة النمو مرتفعة كما يستمر تطبيق مسألة الحصص. وتعد كل من التدابير الصحية وتدابير كفالة صحة النباتات تدابير صارمة للغاية مما يجعل البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا تواجه صعوبة في الالتزام بالمعايير المطلوبة. وفي الوقت الذي تتوافر فيه فرص واضحة تمثلت في مناسبات جديدة لانفتاح السوق أمام صادرات هذه البلدان، يواجه المصدرون الآن قواعد

أشد صرامة بشأن كيفية التجارة وطريقة تعزيزها. وإضافة إلى ذلك، لم تطرأ أي تحسينات هامة على مخططات نظام الأفضليات المعمم و لم تتمكن البلدان الأفريقية من الاستفادة بالقدر الكافي منها. ويعود ذلك بقدر لا يستهان به إلى عدم كفاية المعلومات المتعلقة بالفرص الناشئة عن مخططات نظام الأفضليات المعمم وجولة أوروغواي.

٤٨ - ولهذه الأسباب، تظل البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا جهات ذات دور هامشي في التجارة والاستثمار العالميين. ومع إنشاء منظمة التجارة العالمية كإطار عمل تجاري لفترة ما بعد جولة أوروغواي، تواجه تلك البلدان المزيد من التحديات وفرص في سعيها إلى توسيع نطاق التجارة والاستثمار. ومن المتوقع أن يحصل خلال فترة ما بعد جولة أوروغواي اندماج سريع للبلدان النامية في التجارة العالمية على نحو أفضل مما هو الحال عليه الآن. كما يتوقع أن تسفر ترتيبات منظمة التجارة العالمية عن زيادة سنوية بنسبة واحد في المائة في الدخل العالمي خلال العقد المقبل.

٤٩ - ولكن من المتوقع أن تتكبد أفريقيا وأقل البلدان نموا بعض الخسائر الصافية في حصائل صادراتها كنتيجة لمنح الفوائد التفضيلية التي كانت تتمتع بها تلك البلدان إلى بلدان أخرى بعد اكتمال جولة أوروغواي،وبسبب ضعف قدرتها التنافسية. وتتوقع دراسة أجرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا أن تصل خسارة البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى باكتمال تنفيذ اتفاق جولة أوروغواي في عام ٢٠٠٥ إلى ٥٦٩ مليون دولار في السنة وهو ما يعادل العُشر من ١ في المائة من الدخل الفعلي. ولا تعتبر الخسارة نتيجة مباشرة لجولة أوروغواي ولكنها ناتجة عن تحسين فرص وصول المنافسين الرئيسيين لأفريقيا وهي البلدان المنخفضة الدخل في شرق وجنوب شرقي آسيا إلى الأسواق الأفريقية الرئيسية. ومن ناحية أخرى، تبين الدراسة أيضا أن تنفيذ الجولة سوف يُعجل بالتحول في الصادرات الزراعية الرئيسية إلى آسيا.

باء - الاستثمار المباشر الأجنبي

٥٠ - يمكن أن تستفيد البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا أيضا من الزيادة السريعة في تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي منذ بداية التسعينات. إلا أن الأونكتاد قد أشار في تقريره عن الاستثمار العالمي لعام ١٩٩٩ إلى أنه حتى حينما سجل حجم الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا إلى رقما قياسيا هو ٩,٤ بليون دولار في عام ١٩٩٧ وإلى ٨,٣ بليون دولار في عام ١٩٩٨ فإن ذلك ينبغي أن يقارن بمبلغ ١٦٥ بليون دولار تدفقت إلى البلدان النامية ككل في عام ١٩٩٨. ويتركز الاستثمار المباشر الأجنبي تركيزا شديدا في عدد قليل من البلدان. وارتفع حجم تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي إلى ٣٣ بلدا من البلدان الأفريقية الأقل نموا من ٢٠ في المائة من مجموع التدفقات إلى أفريقيا إلى ٢٥ في المائة ولكنه لم يزد على ٢,٢ بليون دولار في عام ١٩٩٨، وهو لا يزال تدفقا ضعيفا كما أنه مثل الاتجاه العام إلى أفريقيا ككل يتركز في عدد قليل من أقل البلدان نموا. وظل مجموع التدفقات من الاستثمار المباشر الأجنبي على جميع أقل البلدان نموا ينمو بنسبة ١٩ في المائة في عام ١٩٩٨ عما كان عليه في عام ١٩٩٧. إلا أن حصة أقل البلدان نموا من التدفقات إلى البلدان النامية ظلت ضئيلة ولا تتجاوز نسبة ١,٧ في المائة، ولا تزال حصة ضخمة بصورة غير متناسبة توجه إلى أنشطة استكشافية في قطاعات النفط والتعدين والأحراج ولا تُحدث سوى آثار إيجابية وسلبية محدودة في تلك الاقتصادات.

٥١ - ولاحظ الأمين العام في تقرير عام ١٩٩٨ عن أسباب النزاع في أفريقيا وتعزيز السلم الدائم والتنمية المستدامة فيها (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، أن إمكانات الاستثمار المباشر الأجنبي في البلدان الأفريقية لا تزال أدنى من مستوى الاستخدام الأمثل بالرغم من الإصلاحات التي أدخلتها البلدان لتحسين بيئة الاستثمار وزيادة معدلات

العائد الذي يحققه المستثمرون. وفي حين لا تزال تنتشر مجالات تنطوي على مشاكل مثل الفساد وانعدام الشفافية وارتفاع التكاليف الإدارية للأعمال التجارية والحصول على رأس المال، فمن الواضح أن صورة أفريقيا بشكل عام كانت أحد الأسباب الرئيسية لإحجام المستثمرين. وتقوم هذه الصورة السلبية على ازدياد عدد النزاعات في المنطقة. وفي حين أن جميع البلدان لم تتأثر بذلك فإن فكرة عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن تحيط بكثير من البلدان.

٥٢ - ويتصدى الأونكتاد، بالتعاون مع الغرفة التجارية الدولية ووكالة ضمان الاستثمار المتعدد الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى تقديم صورة تختلف بشكل أكبر لأفريقيا وذلك بنشر معلومات عن إمكانات الاستثمار في أفريقيا بإصدار صحيفة وقائع عن الاستثمار الأجنبي بعنوان ''التركيز على أفريقيا الجديدة'' التي تسلط الضوء على ربحية الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا وعلى عدد بلدان المنشأ التي يتدفق منها الاستثمار المباشر الأجنبي إلى أفريقيا وكذلك حصة الاستثمار المباشر الأجنبي في أفريقيا التي توجه إلى الصناعات غير التقليدية. ويضطلع كل من الأونكتاد والغرفة التجارية الدولية بعمل مماثل لصالح أقل البلدان نموا.

٥٣ - ومن الواضح أن هناك مكاسب ملموسة يمكن جنيها من التحرير مثل زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي إلا أن المخاطر تزيد على تلك الموجودة في البلدان المتقدمة النمو. فلا تتوافر لأفريقيا وأقل البلدان نموا شبكات السلامة الاجتماعية الموجودة في البلدان الصناعية المتقدمة النمو ويظل حجم البطالة والبطالة الجزئية كبيرا بل سيزداد ارتفاعا نتيجة انهيار الشركات المحلية تحت ضغط المنافسة من الخارج.

جيم - التكامل الإقليمي

٥٤ - نظرا لصغر حجم أسواق البلدان الأفريقية يمكن أن يصبح التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي على نحو أعمق وأوسع إطارا لاندماجها في الاقتصاد العالمي. والبلدان التي تجذب معظم الاستثمارات هي البلدان ذات الأسواق الكبيرة. وطبقا لما ذكره البنك الدولي فإن الناتج المحلي الإجمالي للبلد الأفريقي المتوسط يصل إلى ٢ بليون دولار تقريبا وأن ناتج المنطقة لا يزيد على ناتج بلجيكا. ولذلك سوف يساعد الاندماج على توسيع النطاق الاقتصادي، إذا وجدت البيئة التمكينية، وفي اجتذاب الاستثمار ويؤدي إلى زيادة التجارة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يساعد التكامل الإقليمي في تشجيع زيادة تطبيق البحوث العلمية في مجالات الزراعة والتكنولوجيا الحيوية نظرا لأن قاعدة المهارات محدودة في أفريقيا.

٥٥ - ومن المقبول عموما الآن أن تحاول البلدان التي لا تستطيع المنافسة على المستوى الدولي لأسباب استراتيجية بناء قدرة تنافسية إقليمية. فإذا أزيلت الحواجز يمكن أن تساعد الترتيبات التجارية الإقليمية في نمو هياكل إنتاجية أكثر تنافسية وفعالية من خلال وفورات الحجم وزيادة المنافسة. ومن شأن هذه العملية الدينامية أن تزيد من الإنتاجية ونوعية المعايير الدولية التي تسمح للشركات المحلية والإقليمية بالتنافس في أسواق الصادرات العالمية.

٥٦ - وأثبتت الأدلة أن الاستثمار المباشر الأجنبي يتجه إلى التدفق نحو المجموعات الإقليمية التي تزداد فيها التجارة فيما بين بلدان الإقليم بسرعة. ومن المؤكد أن عددا من أقل البلدان نموا في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ هي أعضاء في الجماعات الإقليمية الأسرع نموا وقد استفادت من نتائج الاستثمار من الاقتصادات الأقوى في بداية ومنتصف التسعينات بعد أن غيرت الصناعات كثيفة الاستخدام للعمالة لمصلحة المنتجات المرتفعة القيمة. وقد استفادت أقل البلدان نموا في الجنوب الأفريقي أيضا من الاستثمار المباشر الأجنبي من جنوب أفريقيا. واستنادا إلى العلاقة التي يمكن التفاوض بشأنها بين المشاريع المضيفة والمشاريع الأجنبية يمكن

للاستثمار المباشر الأجنبي أن يعزز من فرص حصول الشركات المحلية على التكنولوجيا وعلى قدرات تنظيم العمل ومعلومات عن الأسواق التي تُعتبر أمورا مهمة في تسهيل دخولها إلى الأسواق العالمية.

٥٧ - ومع أن أفريقيا تتمتع بخبرة طويلة في مجال التكامل الإقليمي منذ الستينات، فإن المجموعات دون الإقليمية المختلفة لم تستطع إقامة نوع الأطر الهيكلية والمؤسسية التي تساهم في خفض تكاليف النقل وتعزيز فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية وزيادة حجم التجارة والاستثمار. بيد أن احتمالات النجاح تبشر الآن بالخير أكثر من قبل نظرا لأن الجيل الجديد من المنظمات دون الإقليمية يستند إلى اعتبارات اقتصادية أكثر منها سياسية. وبالتالي، فإن الموجة الثانية من التكامل والتي تشمل الجماعة الاقتصادية الأفريقية التي أنشئت مؤخرا تهتم بتسهيل حركة رأس المال والعمل وإقامة وتحسين الهياكل الأساسية الإقليمية لتشجيع التجارة الإقليمية وتطوير التكنولوجيا وتكامل الأسواق المالية والعناصر الأخرى التي تعزز التنافسية العالمية على الصعيد الإقليمي.

٥٨ - وتحرز منظمات دون إقليمية رئيسية في أفريقيا تقدما كبيرا الآن. وتوشك الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن تلغي جميع الحواجز التعريفية وغير التعريفية على التجارة فيما بين بلدان المنطقة بالمنتجات التي تستوفي شروط المنشأ. وتم إنشاء سوق رأسمالي إقليمي بإنشاء بورصة إقليمية في أبيدجان، كما يجري إعداد عدد من المشاريع التي يقف وراءها القطاع الخاص تشمل إنشاء شركة خطوط جوية إقليمية وخط شحن ساحلي في غربي أفريقيا. وتتوقع السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي إنشاء منطقة تجارية حرة بنهاية عام ٢٠٠٠. وقد تم إحراز تقدم كبير، منذ إنشاء الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي كجماعة اقتصادية في عام ١٩٩٢، في تنسيق السياسات والبرامج القطاعية التي تشمل النقل والطاقة والتجارة والاستثمار. ومن المؤكد أن الدول الأعضاء في المجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي بسبب التقدم الذي أحرزته في إنشاء منطقة تجارية حرة، ظلت تؤمل في أن يساعد موقعها في اجتذاب الاستثمار المباشر الأجنبي.

خامسا - تنويع الاقتصادات في أفريقيا وأقل البلدان نموا

٥٩ - في الوقت الذي تتمتع فيه أفريقيا بثروة من المواد الطبيعية الغنية التي ينبغي أن تمنحها مزية نسبية بحيث تصبح منتجا رئيسيا للمواد الخام الصناعية والمصنوعات فإن إمكاناتها لا تزال غير مستغلة إلى حد كبير. وفي الواقع، فإن كلا من أفريقيا وأقل البلدان نموا تفقد حصصها التجارية في الصادرات من السلع الأساسية التقليدية. فعلى سبيل المثال، وطبقا لما ذكرته منظمة الأغذية والزراعة هبطت حصة إنتاج الكاكاو من ٧١,٦ في المائة في الستينات إلى ٥٨,٧ في المائة في التسعينات، في حين هبطت الحصة التجارية من ٧٨,٩ في المائة إلى ٦٤,٧ في المائة في الفترة نفسها. وفيما يتعلق بالبن فقد هبط الإنتاج والحصة التجارية من ٢٥,٩ في المائة و ٢٨,٨ في المائة في الستينات إلى ١٨,٦ و ١٨,٥ في المائة على التوالي في التسعينات. وكان هبوط الحصة التجارية للفول السوداني وزيت النخيل أكثر حدة حيث انخفضت من ٨٨,٤ في المائة و ٣٦,٨ في المائة في الستينات إلى ٧,٦ و ٢,٦ في المائة على التوالي في التسعينات.

٦٠ - وأفريقيا هي مستورد صاف للسلع الأساسية الآن ولا تزال الأسعار التي تتقاضها مقابل صادراتها من تلك السلع تتعرض للتقلبات باتجاه تنازلي مما يؤثر بدرجة كبيرة في معدلات التبادل التجاري. ويؤكد فقدان الحصة التجارية والفشل في اقتحام السوق العالمي للحصول على السلع المصنعة ضعف المنطقة إزاء الآثار السلبية للعولمة. وفضلا عن ذلك، فقد كان عدم الثبات في حصائل الصادرات إضافة إلى

تدني مستوى الصناعة التحويلية مسؤولا عن ضعف النمو الاقتصادي.

٦١ - وللحد من الاعتماد على السلع الأولية واستغلال المزية النسبية في الوقت ذاته وتحسين فرص النمو المستدام، من الضروري إضافة القيمة إلى المنتجات الأولية من خلال التجهيز الصناعي مما يزيد بالتالي من حصة التصنيع في الناتج المحلي الإجمالي. ويعتبر إنتاج وتصدير سلع ذات قيمة مضافة مثل المواد الغذائية والأخشاب والأثاث والسبائك الحديدية والبلاتين والألمنيوم والبستنة مهما في تعزيز النتائج والعمالة والصادرات.

٦٢ - وتصدر تنوع الاقتصادات الأفريقية جدول الأعمال الدولي منذ أواخر الثمانينات عندما كلف الأمين العام للأمم المتحدة رئيس وزراء استراليا السابق، مالكون فريزر، بإعداد تقرير عن مشاكل السلع الأساسية في أفريقيا وتقديم توصيات عنها[٣]. وأدت تقارير لاحقة إلى اعتماد الجمعية العامة القرار ١٤٢/٤٩ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، الذي يطلب، في جملة أمور، إنشاء البلدان الأفريقية لمجالس وطنية للتنويع وإنشاء مرفق لتنويع السلع الأساسية في أفريقيا ودعيت الحكومات المشتركة في صندوق التنمية الأفريقي الموجود في مصرف التنمية الأفريقي إلى المساهمة فيه وإلى منح أولوية عليا للنظر في تنويع الاقتصادات الأفريقية وتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها المؤسسات والبرامج ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة والتشديد على تنويع الاقتصادات الأفريقية في برامج المساعدة الثنائية المقدمة من البلدان المانحة. ودعت خطة التنمية التي اعتمدتها الجمعية العامة في ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٩٧ (القرار ٢٤٠/٥١، المرفق) أيضا إلى دعم جهود البلدان الأفريقية في تنويع اقتصاداتها.

٦٣ - وفي حين نُفذت بعض الأنشطة التي شملت إنشاء إطار للأنشطة المنفذة في مجال التنويع في خطة العمل المتوسطة الأجل للإنعاش الاقتصادي في أفريقيا والذي أدرج بعد ذلك في المبادرة الخاصة لأفريقيا المتخذة على صعيد منظومة الأمم المتحدة لم يتحقق شيء يذكر فيما يتعلق باتخاذ إجراء ملموس من جانب شركاء أفريقيا الإنمائيين لتنفيذ قرارات الجمعية العامة وتوصيات الأمين العام. وتسلم المبادرات الأخيرة مثل برنامج عمل طوكيو (انظر A/53/559-S/1998/1015، المرفق) والمبادرة السويدية المعروفة بالشراكة الأفريقية ومبادرة الولايات المتحدة الأمريكية المعروفة بالشراكة من أجل النمو والفرص الاقتصادية في أفريقيا، بدرجات متفاوتة، بالحاجة إلى تنويع الاقتصادات الأفريقية، ولا سيما قاعدتها الإنتاجية. ويدعو برنامج عمل طوكيو إلى تنويع القطاع الخاص المحلي، ولا سيما في المجالات الزراعية الصناعية وقطاعات التعدين والتصنيع، في حين تتناول المبادرة السويدية مسألة الحاجة إلى القيمة المضافة في الإنتاج وتشجع مبادرة الولايات المتحدة تنمية الأعمال التجارية الزراعية.

٦٤ - وبالرغم من الأثر المترتب على تحرير التجارة في قابلية المشاريع المحلية للاستمرار فقد أحرزت بعض البلدان الأفريقية النجاح في دخول أسواق الصادرات غير التقليدية. وتؤدي بلدان مثل كينيا وزمبابوي أدوارا مهمة في السوق العالمي للزهور كما حققت مدغشقر نجاحا في قطاع الثياب وحققت غانا نجاحا في صناعة الأثاث. ويقوم كثير من البلدان الأخرى أيضا بتوفير منتجات غير تقليدية تتكون أساسا من تصدير الفواكه والخضروات إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو. ويمكن لهذه القطاعات والصناعات أن توفر قاعدة جيدة لبدء صناعات تقوم على تكنولوجيا أكثر تعقيدا ومنتجات متخصصة أخرى يزداد الطلب العالمي عليها.

٦٥ - وفي حين كان الوصول إلى الأسواق يمثل مشكلة لبعض المنتجات، فإن القدرة على إمداد الأسواق قد أدت دورا مهما في التنويع. وحتى مع خفض التعريفات فإن الحاجة إلى تلبية أذواق الأسواق المتزايدة ومتطلبات الجودة للمستهلكين في البلدان الصناعية وحديثة التصنيع تعني عدم وجود ضمان بأن يتمكن المصدرون الأفريقيون والمصدرون من أقل البلدان نموا من اختراق تلك الأسواق.

٦٦ - إن الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة، الذي يشمل بناء القدرات البشرية والمؤسسية لدعم أقل البلدان نموا في تجارتها وأنشطتها المتصلة بالتجارة، والذي أسفر عنه الاجتماع رفيع المستوى لعام ١٩٩٧ بشأن المبادرات المتكاملة لتنمية تجارة أقل البلدان نموا، قد سعى لمعالجة بعض تقييدات جانب العرض. وقد فعلت ذلك الوكالات الست الرئيسية المعنية، وهي صندوق النقد الدولي، ومركز التجارة الدولية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، عن طريق تقديم مساعدة تقنية موجهة نحو تقوية قدرة العرض للصادرات (الاستثمار، وتطوير الهياكل الأساسية)؛ وتعزيز خدمات دعم التجارة (الحصول على تمويل للتجارة، والمعلومات التجارية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات، وتكييف/استحداث منتجات جديدة، والاستشارة بشأن المعايير، والتعبئة، ومراقبة الجودة، وقنوات التسويق والتوزيع)؛ والمساعدة في إيجاد إطار تنظيمي وسياسي داعم للتجارة.

٦٧ - ووفقا لما ورد في تقرير المدير العام لمنظمة التجارة العالمية بشأن متابعة توصيات الاجتماع الرفيع المستوى للإعداد للمؤتمر الوزاري الثالث المعقود في سياتل في عام ١٩٩٩[٤] ، أعربت أقل البلدان نموا عن شعورها بالاحباط بشأن قلة التمويل الإضافي لمشاريع محددة، والبطء، والبيروقراطية في الاستجابة لشواغلها الناتجة في الغالب عن صعوبة التنسيق بين الوكالات الرئيسية الست، والبلدان المانحة، وفيما بين الوزارات المختلفة والهيئات الحكومية وأصحاب المصالح في مختلف أقل البلدان نموا. وفضلا عن ذلك، أشارت هذه البلدان إلى أنها لم تجن بعد فائدة ملموسة من الإطار.

٦٨ - وقد أصبحت سوق السلع الأساسية العالمية بدورها أكثر تعقيدا. وقد أدت العولمة إلى تركيز متزايد في الأسواق العالمية، وقد أصبحت الشركات الكبرى أكثر هيمنة. وتزايد تكامل التجارة العالمية والإنتاج عبر اختراق الشركات عبر الوطنية وشركات التوزيع الكبيرة، مثل سلاسل المجمعات التجارية، لهيئات توريد المنتجات الزراعية للبلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء. ومع إلغاء الضوابط التنظيمية واختفاء مجالس التسويق في تلك البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا التي تطبق برامج التكييف الهيكلي، تستطيع الشركات الكبيرة التي لديها مرافق للتخزين والشحن في البلدان المنتجة أن تستغل ميزاتها المالية والسوقية، وأن تقوم فوق ذلك بشراء المنتجات من المزارع مباشرة. وبهذه الطريقة، يعاني المنتجون الصغار والمتوسطون من انقطاع الإمداد بالتكنولوجيا الأساسية، والخدمات الإرشادية والمدخلات للمزارعين، وخدمات مراقبة الجودة، والتخزين والنقل، وإدارة المخاطر، والتمويل واستخبارات الأسواق.

٦٩ - ويستطيع المنتجون والمصدرون في أفريقيا وأقل البلدان نموا أن يستفيدوا من الروابط بين الشركات عبر الوطنية، بيد أنه، إذا لم يتمكنوا من اكتساب المهارات التجارية الحديثة سريعا، والحصول على تمويل أرخص، والحصول على المعلومات التكنولوجية المناسبة وتطوير سوقيات جيدة من أجل المنافسة في أسواق أكثر انفتاحا، ولكنها أكثر تعقيدا، فسيكونون في وضع غير موات. أما المؤسسات التي لم تتمكن بعد من الاستفادة من الروابط مع

شركات في البلدان المتقدمة النمو، فهناك مجال رحب لإقامة روابط مع شركات في مستواها دون الإقليمي أو مع شركات في بلدان أخرى في الجنوب حيث يوجد احتمال أكبر لإقامة علاقة مشاركة.

٧٠ - وتؤثر المعدلات القصوى للرسوم الجمركية وتدرجها التصاعدي وكذلك حظر إعانات التصدير وغيرها من التدابير المتصلة بالتجارة على احتمالات التنوع. ورغم أن معظم الصادرات الصناعية من عدد كبير من أقل البلدان نموا معفاة من الجمارك في بعض الأسواق الرئيسية، فإن بعض القطاعات مثل المنسوجات، والملابس والأحذية، والسكر والمنتجات السكرية، ولحوم الأبقار ومنتجاتها، ومختلف أنواع الفواكه ومنتجاتها تخضع للمعدلات القصوى من الرسوم الجمركية. وتطبق هذه المعدلات في بعض الأسواق كذلك على تلك المنتجات التي لا يشملها نظام الأفضليات المعمم. وحسبما ذكرت تقارير منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، فإن العديد من الصادرات الزراعية المصنعة تتعرض كذلك لتدرج الرسوم الجمركية التصاعدي، أي فرض رسوم جمركية أعلى كلما ارتفع مستوى التصنيع. والمعدلات العالية للتدرج التصاعدي للتعريفات تجعل من العسير على أفريقيا وأقل البلدان نموا أن تنشئ صناعات تنافسية من منتجاتها الزراعية وموادها الخام.

٧١ - ويؤدي ضعف أداء قطاعات السلع الأساسية التقليدية، ضمن عوامل أخرى، لا محالة إلى بطء سير التصنيع في القارة. وفي هذا المنحى كذلك، أعاق الضعف الهيكلي والمؤسسي، داخليا وخارجيا، تصنيع القارة. وكان نصيب أفريقيا في عام ١٩٩٥ من التصنيع ذي القيمة المضافة ٥,٥ في المائة فقط من كل البلدان النامية، ويشكل هذا انخفاضا من المستوى المنخفض بالفعل السابق البالغ حوالي ٦,٩ في المائة في منتصف الثمانينات. وقد ازدادت الحالة تفاقما بسبب المشاكل التقليدية لانخفاض معدلات تراكم رؤوس الأموال، وعدم كفاية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وندرة وجود طبقة نشطة من منظمي المشاريع الوطنيين.

سادسا - تدابير للتغلب على التهميش والترويج لتنوع السلع الأساسية

٧٢ - سيكون على البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا، من أجل معالجة جوانب ضعفها الهيكلي التي تقلل من قدراتها الإنتاجية والتنافسية، أن تواصل المحافظة على بيئة اقتصاد كلي مستقرة، وتحسين الحكم، والمحافظة على بيئة قانونية وتنظيمية شفافة ومستقرة تقلل من المخاطر التي تؤدي الآن إلى إحجام الاستثمار الأجنبي والمحلي الخاص، وإنهاء النزاعات المسلحة. وإذا لم تتحقق هذه الشروط الأساسية، فسيكون تأثير التدابير الخاصة محدودا جدا.

٧٣ - وعند تهيئة البيئة المشجعة على الاستثمار، لا بد من اتخاذ عدد من التدابير الخاصة، التي تشمل تدابير لتشجيع وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ ورفع مستوى المهارات وإتاحة الوصول إلى التكنولوجيا؛ والترويج لتنويع السلع الأساسية؛ وتعميق التعاون والتكامل الإقليميين؛ وزيادة المساعدات الإنمائية وتنسيقها؛ وتعزيز وصول صادرات أقل البلدان نموا إلى الأسواق وتعزيز قدراتها الإمدادية؛ وتوفير فرص لتخفيف عبء الديون، وتعبئة الاستثمار المباشر الأجنبي.

ألف - تطوير المؤسسات

٧٤ - ينبغي للحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا أن تدعم تطوير المؤسسات وأن تطبق تدابير خاصة لتشجيع رفع كفاءة المؤسسات المتناهية الصغر لتصبح مؤسسات صناعية صغيرة ومتوسطة الحجم. وينبغي التركيز،

في جملة أمور، على تسهيل حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ومجموعاتها على تكنولوجيات جديدة وتحسين قدراتها التكنولوجية؛ وتقديم برامج تدريب مناسبة لتحسين المهارات الإدارية المحلية بالإضافة لدعم المؤسسات المشاركة في ترويج أنشطة تنظيم المشاريع وتشجيع ثقافة الابتكار. وعلاوة على ذلك، ينبغي للحكومات أن تواصل اتباع السياسات التي تشجع المشاركة وإقامة الشبكات فيما بين الشركات المحلية وفيما بين تلك الشركات والشركات الأجنبية ومؤسسات البحث والتنمية في سائر أرجاء العالم.

٧٥ - وينبغي للحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا كذلك أن تنظر في اتخاذ تدابير خاصة تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم من الاستفادة من مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية من خلال التدريب واستحداث نظم مناسبة للتعاقد، بما في ذلك تقسيم العطاءات إلى عقود صغيرة وتحديد استخدام نوع المعدات التي تحتاج ليد عاملة كثيفة من أجل معالجة مسائل بناء القدرات والعمالة. بيد أنه، عند إدراك سرعة حدوث التغيرات في الاقتصاد العالمي ومحدودية الموارد المتاحة، سيكون على الحكومات، إضافة إلى التدابير المذكورة أعلاه، أن تحدد تدابير تضمن تهيئة بيئة قليلة التكلفة ويقل فيها تعرض أنشطة القطاع الخاص عموما، والاستثمار بصفة خاصة للمخاطر.

باء - تطوير التكنولوجيا ونقلها

٧٦ - ينبغي للحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا أن توفر مجموعة من الحوافز للعلماء، وأخصائيي التكنولوجيا، ومنظمي المشاريع (المحليين والأجانب) لتشجيعهم على الاستثمار في المؤسسات القائمة على التكنولوجيا. وينبغي تقديم دعم خاص لتطوير التكنولوجيا ونشر المراكز التي تستهدف مساعدة صغار منظمي المشاريع والمتناهين الصغر على تحسين منتجاتهم باستخدام المؤسسات الموجودة.

٧٧ - وينبغي للبلدان المانحة والمؤسسات الإنمائية الدولية أن تسهل نقل التكنولوجيا التي يمولها أو يرعاها القطاع الخاص وكذلك القطاع العام. وينبغي إيلاء اهتمام خاص للتكنولوجيات الأحيائية التي يمكن أن تساعد في حل مشاكل الأمن الغذائي في البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. وينبغي أن يدعم المانحون تبادل الخبرات بين البلدان وأن ينظروا في تقديم مساعدات مالية إضافية إلى الصندوق الدولي للتطوير التكنولوجي في أفريقيا المنشأ في إطار اليونسكو.

جيم - تنويع السلع الأساسية والتصنيع

٧٨ - ينبغي لتلك الحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا التي لم تفعل ذلك بعد، أن تطبق سريعا استراتيجية للتنويع بدعم من شركائها الإنمائيين. وقد يكون أحد عناصر هذا البرنامج المهمة هو برنامج التعاقد من الباطن على المستويين القطري والإقليمي بالتركيز على الصناعات التي خصصت للتنويع. وينبغي للحكومات أن تشجع قيام شبكات تجارية تعاونية على المحورين الأفقي والرأسي، وخاصة مجموعات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، لتلبية الطلبات، وتبادل المعلومات والتعاون في الإنتاج، والتصميم والتسويق لكي تتعامل مع مسألة وفورات الحجم. وعلاوة على ذلك، تستطيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم أن تسهل الجهود التي تبذلها الحكومات لتشجيع الشراكات المتعلقة بتنويع السلع الأساسية بين الشركات الأجنبية والمحلية. وينبغي للحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا أن تضع معايير نموذجية عالمية في المجالات الحساسة مثل النقل والاتصالات؛ وأن يحدد كل بلد أو منطقة دون إقليمية خططا ملموسة ومحددة زمنيا لبلوغ تلك المعايير.

٧٩ - وينبغي للبلدان المانحة، كي تساعد استراتيجيات التنويع الوطنية، أن تقدم المساعدة المالية إلى برنامج المبادرة الخاصة للتنويع الاقتصادي في أفريقيا، الذي يقوده الأونكتاد. كما ينبغي تقديم دعم إضافي إلى وكالات الأمم المتحدة لتمكينها من مساعدة بلدان في أفريقيا وأقل البلدان نموا على زيادة قدرتها التنافسية في ميدان التجارة. وينبغي تقديم الدعم التقني إلى تلك البلدان التي تود أن تنشئ مجالس قومية للتنويع تقوم بالجمع بين الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لوضع استراتيجيات قومية للتنويع وتقوم بتوجيه تنفيذ الاستراتيجية.

٨٠ - ويستطيع شركاء التنمية الدوليون أن يساعدوا في تقديم المساعدات المالية والخبرة لتطوير مؤسسات تمويل التجارة، وكذلك بإقامة مرافق قومية للتأمين ضد المخاطر. ومن المهم لتشجيع الاستثمار المباشر الأجنبي للدخول في مشاريع مشتركة مع مؤسسات في أسواق التصدير الأكثر تقدما.

٨١ - ومع مراعاة الحاجة إلى تحقيق التوازن في أهداف الاكتفاء الذاتي من الغذاء، وحوافز الأسعار، والأمن لإيرادات المصدرين، ينبغي للحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا أن تحدد، بدعم من المجتمع الدولي، نماذج جديدة داخل القطاع الخاص تستطيع أن تقدم تلك الخدمات التي كانت تؤديها سابقا مجالس السلع الأساسية. وحتى يفرغ القطاع الخاص من بناء القدرات الأساسية المطلوبة يمكن أن تواصل المرافق الحكومية ذات المنحى التجاري تقديم هذه الخدمات.

٨٢ - وقد ترغب الحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا أن تنظر في إنشاء مجموعات معنية بالموارد الطبيعية تتكون من مؤسسات قطاع السلع الأساسية المتعاضدة، حيث يمكن أن تساعد هذه المجموعات في زيادة الإنتاج والتصدير وكذلك في التنويع. وينبغي كذلك مساعدة تلك البلدان في جهودها المبذولة من أجل الاستفادة من الاتجاه نحو التميز الإنتاجي وإنشاء علاماتها التجارية الخاصة بها.

٨٣ - وينبغي توسيع أنشطة الحساب الثاني للصندوق المشترك للسلع الأساسية وزيادتها كي تشمل تمويل البحث والتنمية، والخدمات الإرشادية، والبحث التكييفي بشأن الإنتاج والتصنيع الموجه بصفة خاصة إلى صغار المنتجين والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في أفريقيا وأقل ابلدان نموا. ولدعم التركيز على الريف، ينبغي رفع كفاءة قدرات الحكومات المحلية على دعم برامج التنمية المتعلقة بالسلع الأساسية.

٨٤ - وينبغي للدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية أن تواجه على وجه السرعة مسألة المعدلات القصوى للتعريفات الجمركية وتدرجها التصاعدي في الدورة القادمة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بهدف تخفيضها إلى مستوى الصفر بالنسبة لأفريقيا وأقل البلدان نموا من أجل تشجيع التنويع الرأسي.

دال - التكامل الإقليمي

٨٥ - ينبغي أن تسعى البلدان الأفريقية، لكي تصبح أداة أكثر فعالية في التنمية المستدامة، إلى تيسير دور القطاع الخاص في التكامل الإقليمي، من خلال زيادة مواءمة أطر الاقتصاد الكلي لتيسير تفاعل أكبر بين مختلف الاقتصادات؛ وإزالة جميع العقبات التي تعترض زيادة مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية عبر الحدود، وتشجيع اشتراك القطاع الخاص على نحو متزايد من تطوير وصيانة الهياكل الأساسية.

٨٦ - وينبغي أن تنظر الحكومات الأفريقية أيضا في إمكانية وضع آليات تفاوض دون إقليمية مشتركة يمكن أن تساعد أيضا في تعزيز كلمتها في المفاوضات العالمية. كما ينبغي أن تسعى إلى القيام، بمزيد من الفعالية بترشيد عدد أكبر من المجالات المشتركة مثل البحث والتطوير في مجالات التكنولوجيا الاحيائية وشراء المعدات وصيانتها. وينبغي تكرار مثال إنشاء ممرات العبور في الجنوب الأفريقي في مناطق أخرى.

٨٧ - وينبغي أن تؤدي البلدان المانحة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف دورا أكثر نشاطا في تعزيز التكامل الإقليمي والمشاريع الإقليمية من خلال دعم مشاركة القطاع الخاص مثلا في مشاريع الهياكل الأساسية.

هاء - المساعدة الإنمائية الرسمية

٨٨ - يوجد بالفعل عدد من الأرقام المستهدفة المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الإجمالية لأفريقيا وأقل البلدان نموا، منها تخصيص البلدان المتقدمة النمو لنسبة ٠,١٥ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهو هدف حدد في عام ١٩٨١ وتخصيص مبلغ ٣٠ بليون دولار سنويا بزيادة قدرها ٤ في المائة كل سنة بعد ذلك وهو هدف حدد في عام ١٩٩١ في برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات. وطلب إلى البلدان المانحة في تقرير الأمين العام بشأن أفريقيا لعام ١٩٩٨ (A/52/871-S/1998/318)، أن تزيد من حجم مساعدتها الإنمائية الرسمية، وأن تكفل إنفاق ما لا يقل عن ٥٠ في المائة من المعونة المقدمة إلى أفريقيا؛ وأن تعيد تشكيل هياكل المعونة لتركز على أكثر المجالات أهمية، بما في ذلك إمداد الريف بالمياه، والتعليم الأساسي والصحة الأولية وينبغي أن تعيد الحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا النظر أيضا في مبادرة ٢٠/٢٠، التي تدعو إلى تخصيص ما لا يقل عن ٢٠ في المائة من الموارد للقطاع الاجتماعي. كما تدعم الأمم المتحدة مبدأ إنشاء صندوق ليضمن أسواقا في المستقبل للقاحات ضد الملاريا والسل الرئوي والإيدز ودمج الشراكات العلمية في القطاعين العام والخاص بشأن المبادرات الصحية.

٨٩ - وبالإضافة إلى التركيز على جوانب تتعلق بالهياكل الأساسية الاجتماعية، ينبغي أن توجه الجهات المانحة أيضا المساعدات نحو تطوير المهارات وتعزيز كفاءة التجارة بتمويل الاستثمارات الرئيسية في الهياكل الأساسية المادية التي من شأنها أن تساعد في ''حشد'' الاستثمارات الخاصة لأفريقيا وأقل البلدان نموا. وينبغي اعتبار منح دعم محدد الأهداف بعناية لإصلاح وإعادة بناء خدمات الهياكل الأساسية الهامة في البلدان الخارجة من النزاعات، وخاصة عندما لا تكون هناك بدائل للقطاع الخاص، جزءا من أعمال الإغاثة بعد انتهاء النزاع. ويمكن أن تساعد البلدان المانحة أيضا بتوفير التأمين عن طريق وكالاتها المعنية بالمخاطر، كما يمكنها عندما تقوم بذلك الفعل أن ترفع من مستواها في مشاريع الهياكل الأساسية، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، حيث أنها ستسهم بذلك في المنافسة الدولية والتجارة داخل الأقاليم. ويمكن أن يستكمل هذا النهج بمنح تخفيضات ضريبية للشركات العاملة في أقل البلدان نموا ودعم إنشاء صناديق لرؤوس أموال المجازفة في أقل البلدان نموا.

٩٠ - وينبغي أن تلغي الجهات المانحة أيضا الشروط التي تصحب المعونة وذلك لإحراز المزيد من الفعالية. إذ أن ربط المعونة بشروط غالبا ما يقوض المنافسة الدولية في عمليات الشراء، ويزيد التكاليف ويؤدي إلى تركيب معدات غير ملائمة.

٩١ - ويجب أن تصمم تدابير الدعم الدولي وتنفذ بطريقة تكمل البرامج والسياسات المحلية لكل بلد أفريقي وكل بلد

من أقل البلدان نموا. وبالإضافة إلى ذلك، يجب دعم وتعزيز عملية تنسيق جميع البرامج والمبادرات المختلفة المقدمة من الجهات المانحة الثنائية والمنظمات المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية. وقد اتسم عمل مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، التي أنشئت كجزء من الإصلاحات الأخيرة بالفعالية في إنشاء آليات لزيادة التنسيق والتعاون بين وكالات الأمم المتحدة على الصعيد القطري، بما في ذلك التقييمات القطرية المشتركة وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإنشاء فرق مواضيعية مشتركة بين الوكالات. ومن شأن مشاركة الجهات المانحة الثنائية والجهات المانحة الأخرى مشاركة فعالة في المشاورات المواضيعية المقترحة على الصعيد القطري، برئاسة نائب الأمين العام، أن تسهل تنفيذ البرامج القطاعية التي يمكن أن تساعد في تثبيت موقع الحكومات في الريادة وجعلها أكثر عرضة للمساءلة عن استخدام جميع الموارد العامة، بما في ذلك المساعدة الإنمائية.

واو – دعم التجارة وإمكانيات الوصول إلى الأسواق

٩٢ – ينبغي أن توفر البلدان المتقدمة النمو المساعدة التقنية إلى أقل البلدان نموا لتدريب الموظفين والمصدرين فيها على الاستخدام الصحيح لمخططات نظام الأفضليات المعمم. ويتسم هذا بأهمية خاصة إذا أخذنا في الاعتبار أنه، وفقا لآخر دراسة أجراها الأونكتاد بين عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٧، كان معدل استخدام أقل البلدان نموا لتلك المخططات منخفضا بشكل عام، أقل من ٥٠ في المائة في الاتحاد الأوروبي، وهو السوق الرئيسي لصادرات أقل البلدان نموا. كما أن تبسيط هذه البرامج سيشجع كثيرا على استخدامها من قبل المصدرين في أقل البلدان نموا.

٩٣ – وينبغي أن توفر البلدان المتقدمة النمو المزيد من إمكانيات وصول المنتجات المعدة للتصدير التي تنتجها حاليا أقل البلدان نموا إلى الأسواق، ولا سيما عن طريق إلغاء التعريفات الجمركية والحصص المحددة لصادرات أقل البلدان نموا إلغاء تاما. ويتصل ذلك على نحو خاص بالمنتجات التي تتمتع فيها أقل البلدان نموا بميزة نسبية (وخاصة المنتجات التي تحتاج إلى عمالة كثيرة) أو التي تقدم تنوعا تجاريا محتملا لأقل البلدان نموا من قبيل الجلود، والأحذية والزيوت النباتية الخاضعة إلى زيادة التعريفة وذروات التعريفة الجمركية. وتعمل بعض البلدان على توفير قدرة لدخول الصادرات إلى أقل البلدان نموا دون رسوم؛ وينبغي للبلدان الأخرى أن تفعل الشيء نفسه.

٩٤ – وينبغي أن تقدم البلدان المانحة مزيدا من الدعم إلى الوكالات الرئيسية الست التي تقوم بإدارة الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة بغية دعم أقل البلدان نموا لمساعدتها في تقديم مساعدة تقنية أفضل لتعزيز قدرة أقل البلدان نموا على التوريد. وينبغي أن يخصص جميع شركاء التنمية للبلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا المزيد من الموارد لمساعدتها في تطوير قدراتها على التفاوض التجاري كي تتمكن من المشاركة بفعالية في المفاوضات التجارية مستقبلا، وكذلك من فهم وتتبع التطورات عن كثب في منظمة التجارة العالمية والدفاع عن مصالحها التجارية فرديا وجماعيا.

زاي – تخفيف عبء الديون

٩٥ – ينبغي أن يحول جميع الدائنين جميع الديون الثنائية الرسمية المتبقية لأفقر البلدان الأفريقية إلى هبات (A/52/871-S/1998/318). كما ينبغي أن ينظر الدائنون في إمكانية إلغاء كامل ديون أفقر البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا. وينبغي أيضا اتخاذ تدابير خاصة لمساعدة البلدان الخارجة من نزاعات على تصفية متأخراتها مع مؤسسات بريتون وودز لتمكينها من الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين.

حاء – الاستثمار

٩٦ – ينبغي أن تحسن الحكومات الأفريقية وحكومات أقل البلدان نموا بيئة الاستثمار، وأن تتصدى على نحو خاص للقضايا المتعلقة بالشفافية، والفساد وتبسيط القواعد والإجراءات. وينبغي أن تستخدم الحكومات استثمارات في الهياكل الأساسية لتحسين العمالة، وينبغي أن تستفيد البلدان الخارجة من نزاعات من مشاريع الهياكل الأساسية هذه لإيجاد وظائف للمقاتلين السابقين.

٩٧ – وينبغي أن تساعد الحكومات المانحة ومنظمات التنمية الدولية في تعزيز الثقة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا بإعطاء صورة كاملة للقطاع الخاص عن المنطقتين وجذب الاهتمام نحو البلدان الناجحة. وينبغي أن تشجع الحكومات المانحة أيضا اهتمام القطاع الخاص في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا بتقديم تخفيضات ضريبية للشركات العاملة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا وبتعزيز إنشاء صناديق رؤوس أموال المجازفة للمشاريع.

سابعا – الاستنتاجات

٩٨ – شهدت بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا تحسنا في أدائها الاقتصادي منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في عام ١٩٩٥. وبدأت أغلبية البلدان تنفذ سياسات سليمة في مجال الاقتصاد الكلي تهدف إلى حفز النمو، وتشجيع الاستثمار وتحسين الكفاءة الاقتصادية الكلية. إلا أنه بينما بقي النمو الاقتصادي إيجابيا في المتوسط، لم يكن معدل النمو متواصلا لأنه يستند إلى عوامل خارجية من قبيل جودة الطقس والأسعار المواتية للسلع الأساسية. كما بدأت النزاعات التي ظهرت مجددا فضلا عن تفشي وباء الإيدز تؤثر سلبا على احتمالات النمو الاقتصادي. وأجريت أيضا إصلاحات سياسية، وأصبحت الأعراف الديمقراطية، وإن لم تتعزز بعد، القاعدة وليس الاستثناء.

٩٩ – وبالرغم من حدوث تحسينات في النمو الاقتصادي، لم يكن المعدل مرتفعا أو متواصلا على نحو يكفي لتخفيض معدلات الفقر المرتفعة غير المقبولة. علاوة على ذلك، ما زالت المؤشرات الاجتماعية تتسم بالركود بل أخذت تتدهور في عدد قليل من الحالات. وتنبع بعض الأسباب الرئيسية لعدم وجود تنمية اقتصادية مستدامة في بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا بشكل عام، وصعوبات الاندماج في الاقتصاد العالمي من ضعف قدرتها على الانتاج والمنافسة. أولا، تتسم المؤسسات السياسية والاقتصادية بالضعف وعدم إمكانية التنبؤ بها في العديد من البلدان كما أن المساءلة والشفافية في الإجراءات الحكومية وأداء المؤسسات لعملها لم تترسخ بعد على نحو جيد. وثانيا، تعتمد اقتصادات أغلبية هذه البلدان على قطاعات تقليدية منخفضة الانتاج، ما زالت منتجاتها تواجه ركودا أو انخفاضا في الطلب عليها. وثالثا، فإن القدرة الداخلية اللازمة لتوليد عملية تنمية محفزة من الداخل ضعيفة، ويعود ذلك إلى حد كبير إلى عدم تنمية الموارد البشرية على نحو كاف، وتدني نسبة تطوير العلم والتكنولوجيا وتكييفهما، وبقاء الهياكل الأساسية المادية، بما في ذلك الكهرباء، والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل باهظة التكاليف ولا يمكن الاعتماد عليها.

١٠٠ –وعلاوة على ذلك، لم تتمكن أيضا بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا من حشد موارد كافية لتنميتها. وما زال الادخار والاستثمار المحليان متدنيين بسبب ارتفاع معدلات الفقر، وتفشي المشاكل السياسية في العديد من البلدان وهروب رأس المال. وما زالت تنفق موارد هامة لخدمة الديون، بدل إنفاقها على تعزيز الموارد البشرية وتحسين الهياكل الأساسية. ويتركز الاستثمار المباشر الأجنبي، الذي

يمكن أن يكمل الموارد المحلية، في عدد قليل من البلدان والقطاعات فقط.

١٠١ -ونتيجة لذلك، بدأت البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا تهمش على نحو متزايد في الاقتصاد العالمي كما يتضح من تدني حصتها من الصادرات العالمية وتدفقات الاستثمارات الأجنبية. وكما أشير إلى ذلك في هذا التقرير، فإن هذا يعود إلى البيئة المحلية لتلك البلدان، فضلا عن عوامل خارجية من قبيل القدرة على الوصول إلى الأسواق والصورة السلبية لأفريقيا فيما يتعلق بالاستثمار. وبوسع بلدان أفريقيا وأقل البلدان نموا تعجيل اندماجها في الاقتصاد العالمي بتنويع اقتصاداتها. إلا أن عددا من العوامل يعيق هذه العملية، منها القدرة على الإمداد بالمنتجات المطلوبة والحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتصعيدها مما يؤثر على الصادرات التي تهم تلك البلدان.

١٠٢ -وبغية التصدي لهذه العوائق الهيكلية، يجب أن تتخذ حكومات أفريقيا وأقل البلدان نموا عددا من الإجراءات المتوازية، بالتعاون مع شركاء ثنائيين ومتعددي الأطراف لتعزيز التنمية المستدامة لتلك البلدان. ورغم أهمية جميع المقترحات، يجري التركيز على عدد قليل منها بسبب أثرها الحفاز. وينبغي أن تواصل البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا تنفيذها للسياسات الاقتصادية السليمة بشكل عام وتحسين البيئة من أجل الاستثمار على نحو خاص، وذلك بزيادة الشفافية والمساءلة بين الموظفين الحكوميين والمؤسسات، والتصدي للفساد وتبسيط القواعد والإجراءات.

١٠٣ -وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أيضا أن تواصل حكومات أفريقيا وأقل البلدان نموا اتخاذ تدابير خاصة للتشجيع على تنمية المشاريع الصغيرة جدا كي تصبح مشاريع صناعية صغيرة بتسهيل قدرتها على الحصول على تكنولوجيات جديدة وتوفير التدريب لتحسين المهارات الإدارية. علاوة على ذلك، ينبغي أن تنظر الحكومات في إمكانية اتخاذ تدابير خاصة للسماح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالاستفادة من مشاريع الهياكل الأساسية الرئيسية، بجملة وسائل منها تقسيم العطاءات إلى عقود صغيرة. ولتشجيع التنويع، ينبغي أن تشجع الحكومات أيضا شبكات الأعمال التجارية التعاونية، ولا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم على تبادل المعلومات، والتعاون في الانتاج، والتصميم والتسويق. وينبغي أن تقدم الحكومات أيضا مجموعة من الحوافز للعلماء والاختصاصيين التكنولوجيين ومنظمي الأعمال التجارية لتشجيعهم على الاستثمار في المشاريع القائمة على التكنولوجيا، وفي الوقت نفسه تيسير مشاركة القطاع الخاص في الأنشطة التجارية الإقليمية.

١٠٤ -وينبغي أن تدعم الحكومات المانحة جهود أفريقيا وأقل البلدان نموا بمنحها دعما محدد الأهداف لإصلاح وإعادة بناء خدمات الهياكل الأساسية الهامة. وينبغي اعتبار إصلاح الهياكل الأساسية للبلدان الخارجة من النزاعات جزءا من أعمال الإغاثة بعد انتهاء النزاع. وينبغي أن تنظر الحكومات المانحة أيضا في إمكانية منح تخفيضات ضريبية للشركات العاملة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا ودعم إنشاء صناديق رؤوس أموال المجازفة. وينبغي أن تستهدف المساعدة الإنمائية الرسمية المجالات البالغة الأثر من قبيل إمداد الريف بالماء، والتعليم الأساسي والصحة الأولية. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، يمكن أن يساعد صندوق الألفية للتلقيح من أجل ضمان أسواق مستقبلية للقاحات الملاريا والسل الرئوي والإيدز في كبح انتشار هذه الأمراض في أفريقيا.

١٠٥ -وينبغي أن تتعهد البلدان النامية بإلغاء الحدود القصوى للتعريفات الجمركية وتصعيد التعريفات الجمركية المفروضة على صادرات البلدان الأفريقية في جولة الألفية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، وينبغي أن تتعهد

البلدان التي لم تفعل ذلك بعد بإلغاء جميع التعريفات الجمركية والحصص المفروضة على صادرات أقل البلدان نموا. ومن شأن المساعدة التقنية في استخدام مخططات نظام الأفضليات المعمم أن تساعد البلدان على تحسين هذه البرامج. وينبغي أن تنظر البلدان الدائنة أيضا في إمكانية تحويل جميع الديون الرسمية الثنائية المتبقية لأفقر البلدان إلى هبات، وينبغي أن ينظر جميع الدائنين أيضا في إمكانية إلغاء كل ديون أفقر البلدان الأفريقية وأقل البلدان نموا.

١٠٦ -وستواصل الأمم المتحدة دعم جهود البلدان الأفريقية كما وردت في تقرير الأمين العام المعنون ''تنمية أفريقيا: تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن والجمعية العامة، ولا سيما تنفيذ المبادرات المتعلقة بأفريقيا والمتابعة المنسقة لها من جانب منظومة الأمم المتحدة'' (A/54/133-S/1999/79). إلا أن الأمم المتحدة ترى أن التنسيق الأفضل للمبادرات الثنائية والمتعددة الأطراف بشأن أفريقيا تتسم بأهمية بالغة وستواصل الدعوة بقوة إلى ذلك. وسيواصل نائب الأمين العام العمل على كفالة حسن تنسيق مبادرات منظومة الأمم المتحدة المتعلقة بأفريقيا داخل المنظمة من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وسيشجع الشركاء الآخرين على كفالة تصميم برامجهم وتنفيذها بحيث تكمل البرامج والسياسات المحلية لفرادى البلدان.

١٠٧ -وستتيح الأحداث الدولية الرئيسية القادمة، بما في ذلك جولة الألفية من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف ومؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في عام ٢٠٠١، والاستعراض والتقييم الأخيرين لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات لأقل البلدان نموا وشركائها في التنمية فرصة نادرة لوضع استراتيجية جديدة للتعاون الإنمائي لفائدة أفريقيا وأقل البلدان نموا. وينبغي أن تكون هذه الاستراتيجية الجديدة مدفوعة بالرغبة في البحث عن مناهج مبتكرة لحشد مزيد من المساعدة الإنمائية الرسمية وتدفقات رأس المال الخاص لتكميل جهود أقل البلدان نموا بغية تعزيز قدراتها على الانتاج والمنافسة في إطار عالمي سريع التطور. وينبغي أن تظل الأهداف النهائية للتنمية المحسنة والمستدامة في أفريقيا وفي أقل البلدان نموا هي: القضاء على الفقر وتحسين الأحوال العامة لمواطنيها الأصحاء والمنتجين ممن يمكنهم المساهمة في تقدم المجتمع والإسهام في نمو وتقدم المجتمع العالمي برمته.

الحواشي

(١) ''الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، الملحق رقم ٤٥'' (A/54/45)، الفقرة ٧٢، المقرر ١، المرفق، الفقرة ٢٠.

(٢) نيويورك، مطبعة جامعة إكسفورد، لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ١٩٩٩.

(٣) ''نحو إيجاد حل لمشاكل السلع الأساسية في أفريقيا''، UNCTAD/EDM/ATF/1، جنيف، ١٩٩٠.

(٤) WT/MIN(99)/7.